فهرست الطوسي

دراسة وتحليل

بقلم

الشيخ عادل هاشم

فهرست الطوسي

دراسة وتحليل

فهرست الطوسي

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم

سرشناسه	:	هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان قراردادی	:	الفهرست. برگزیده. شرح
عنوان و نام پدیدآور	:	فهرست‌الطوسی : دراسة و تحلیل/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر	:	تهران : موسسة الصادق(ع) للطباعة و النشر، ۱٤٤۳ق.= ۲۰۲۲م.= ۱٤۰۱.
مشخصات ظاهری	:	۱۳۷ص.؛ ۱٤/۵×۲۱/۵س‌م.
شابک	:	۹۷۸-٦۲۲-۷٦٦۹-۷۸-۷
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپا
یادداشت	:	زبان : عربی.
یادداشت	:	کتابنامه : ص. ۱۱۷ - ۱۲۳ ؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع	:	شیخ طوسی، محمدبن حسن، ۳۸۵ - ٤٦۰ق . الفهرست -- نقد و تفسیر
موضوع	:	محدثان شیعه Hadith (Shiites) -- Authorities شیعه -- سرگذشتنامه و کتابشناسی Shi'ah -- Bio-bibliography
شناسه افزوده	:	شیخ طوسی، محمدبن حسن، ۳۸۵ - ٤٦۰ق . الفهرست. شرح
رده بندی کنگره	:	BP۱۱۵
رده بندی دیویی	:	۲۹۷/۲۹۲
شماره کتابشناسی ملی	:	۸۸۷۷۳۱۵

این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است

فهرست الطوسي

دراسة وتحليل

تأليف: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م - ١٤٠١ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١٣٧ صفحة

ردمك: ٧-٧٨-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠

موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)

ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى

موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين:

أما بعد:

فهذه مجموعة من الأبحاث الرجالية القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، دارت حول كتاب الشيخ الطوسي(قدس سره) المعروف بـ(فهرست كتب الشيعة واصولهم) أو مايعرف بـ(فهرست الطوسي)؛ وكان الداعي الأساسي لاختيار هذا الكتاب أهمية الكبرى في البحث الرجالي عند الامامية، وما للشيخ الطوسي من موقعية مهمة في الفكر الامامي بصورة عامة وفي الفكر الرجالي للطائفة بصورة خاصة .

وقد تعرضنا فيها لجملة من الجهات الأساسية في الكتاب والتي تستحق الوقوف عندها واطالة النظر فيها، وبعد إتمام هذه الأبحاث رغب جمع ممنْ حضر تلك الأبحاث أنْ تطبع وتنشر على هيئة كتاب،

فكان هذا الذي بين يديكم .

نحمد الله تعالى أنْ وفقنا لذلك، إنه خير موفق وخير معين .

والحمد لله ربّ العالمين.

كتاب الفهرست للشيخ الطوسي
أو ما يعرف
بفهرست كتب الشيعة وأصولهم

تمهيد:

يُعتبر كتاب فهرست الشيخ الطوسي (ﷺ) من الأصول الرّجالية المهمّة الواصلة إلينا، وله ميزاتٌ خاصّةٌ –ستتّضح من خلال البحث، وأهمية الكتاب تنبع من كونه النّافذة الّتي استطعنا من خلالها الإطلالة على ما سطّره الشيخ الطوسي (ﷺ) من المصنّفات والفهارس، مضافاً إلى إيراد الشيخ الطوسي لطرقه إلى تلك الكتب والمصنّفات ممّا هيء لنا طرقٌ أخرى إلى جملة من الكتب والمصنّفات لأصحابنا المتقدّمين.

وبذلك يكون هذا الجُهد العلمي من الطرق والأسانيد لكتب المتقدّمين على الشيخ الطوسي (ﷺ) مكمّلاً لما ورد في المشيخة التي وردت في الموسوعات الرّوائية ككتاب تهذيب الأحكام والاستبصار، فمن هذه الجهة يحتلّ فهرست الشيخ الطوسي خصوصية لا يزاحمه فيها أحدٌ هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

فقد سبقت جملة من الفهارس فهرست الشيخ الطوسي (قدس سره) من ناحية الزمان، ولكن فهرست الشيخ الطوسي امتاز على ما تقدّم عليه من هذه الفهارس بجملة من الميزات.

ومن تلك الفهارس والرسائل:

١ ـ رسالة أبي غالب الزُّراري:

الذي عاش خلال الفترة ما بين ٢٨٥ للهجرة إلى ٣٦٨ للهجرة، وهو أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجَهم بن بُكير بن أعيُن بن سُنسُن المشهور بأبي غالب الزُّراري الشيباني الكوفي، ومن الواضح أنّه من أسرة آل أعيُن التي ينتهي إليها زرارة بن أعيُن، والرّجل من أهل بغداد عاش ومات ودُفِن فيها ونُقِل بعد ذلك إلى الغَري في النّجف الأشرف(١)، وكان الرّجل شيخ العِصابة في زمانه

(١) اُنظر: محمد رضا الجلالي: مقدمة تحقيق رسالة أبي غالب الزراري: صفحة ٣ ـ ٧.

ووجههم[١]، وكان شيخ أصحابنا في عصره وأستاذهم وثقتهم[٢].

ويمكن مقارنة رسالته مع فهرست الشيخ الطوسي من عِدّة جهاتٍ:

الجهة الأولى:

أنّ رسالة الزُّراري وإن كانت أقدم زماناً من فهرست الشيخ الطوسي وقد وصلت إلينا نسخةٌ منها –وإن كان تحقيق صحّة النسبة موكولٌ إلى محلّه إن شاء الله تعالى، وقد تم في كتاب مستقل مطبوع–، ولكن رسالته مخصوصةٌ برجال آل أعيُن والمنتسبين لهذه الأسرة العلمية، وهذا بخلاف فهرست الشيخ الطوسي العامّ والشامل لكلّ من صنّف من أصحابنا الإمامية.

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٨٣ ـ ٨٤: رقم ٢٠١.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٥٨: رقم ٩٤.

الجهة الثانية:

أنّها تضمن إجازة أبي غالب الزُّراري لحفيده أبي طاهر الغاية منها الرّواية عنهم وسرد تعداد الكتب المجازة للرّواية، وهي حوالي ١٣٠ كتاب وطرقه إليها، وفي قبال ذلك فهرست الشيخ الطوسي يتعرّض لبيان طرق الشيخ الطوسي إلى أصحابنا من المصنّفين المتقدّمين ولذكر مئات الطرق المتنوّعة لحوالي الفين من الكتب والمصنفات والمصادر، ومن الواضح أنّه لا مقارنة كمّاً مع رسالة الزراري.

الجهة الثالثة:

أنّ الرّسالة صارت بعد ذلك كطرق من جملة طرق الشيخ الطوسي (قدس سره) في جملةٍ من مواردها، وبالتالي فقد ظهر أثرها في جملة من الموارد الخاصّة في فهرست الشيخ الطوسي بل وحتّى في فهرست النجاشي.

وأمّا الثاني:

فهو فهرست ابن النديم (المتوفّى سنة ٣٨٥ للهجرة):

ويختلف فهرست ابن النديم عن فهرست الشيخ الطوسي من

جهات:

الجهة الأولى:

المنزلة العلمية للمؤلف، فإنّ ابن النديم وإن كان متقدّماً على الشيخ الطوسي زماناً بطبقتين - فهو من الطبقة العاشرة بحسب تقسيمنا وهي طبقة الشيخ الصدوق (ﭬ)، بينما الشيخ الطوسي من الطبقة الثانية عشر حسب تقسيمنا وهي طبقة الشيخ النجاشي-، ولكن المنزلة العلمية للشيخ الطوسي (ﭬ) لا تُقاس ولا تُقارن بمنزلة ابن النّديم؛ وذلك لأنّ الرّجل كان ورّاقاً يمتهن الوراقة ونسخ الكتب وكان يجمع أسماء الكتب والمصنّفات فعمل منها فهارس لذلك شاع في فهرسته الأخطاء والأغلاط.

وأمّا الشيخ الطوسي (ﭬ) فهو شيخ الطائفة بلا منازع في زمانه وألّف في جلّ العلوم الإسلامية، وتربّع على كرسي الكلام في وقته وغيرها من السّمات ممّا لا وجه لمقارنته مع ابن النديم.

الجهة الثّانية:

أنّ فهرست ابن النّديم كان معدّاً لسرد أسماء الكتب والمصنّفين

عموماً، فشمل المسلمين من كافّة المذاهب مضافاً لشموله لغير المسلمين، وهذا بخلاف فهرست الشيخ الطوسي الذي ركّز على المصنّفين من أصحابنا الشيعة وكذلك الإمامية، وركّز على ما يدور في دائرة الفكر الإسلامي وما ينفع في استيضاح تاريخ ودور العلوم الإسلامية.

وأمّا الثالث: فهو فهرست ورجال ابن الغضائري:

وهو أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري (رحمه الله)، فإنّه وإن كان سابقاً زماناً للشيخ الطوسي بفترةٍ وإن عاصره في بعض المراحل الزّمانية وكانا زملاء درسٍ واحدٍ.

ولكنهما يختلفان من جهات:

الجهة الأولى:

أنّ فهرست ابن الغضائري لم يصل إلينا بل لم يصل حتّى إلى الشيخ الطوسي (قدس سره)، وإن كان الظاهر وصوله إلى النجاشي أو لعلّه كان ينقل عنه مشافهةً، ولكن في قبال ذلك فإنّ فهرست الشيخ الطوسي قد وصل إلينا.

الجهة الثانية:

أنّه يظهر من كلمات الشيخ الطوسي أنّ فهرست ورجال ابن الغضائري مع بذل المصنّف الجهد فيه فمع ذلك لم يكن بالسّعة الّتي صار عليها فهرست الطوسي، ولذلك ففهرست الشيخ الطوسي أوسع وأشمل.

ثمّ أنّ هناك جملةً من الفهارس التي وصلت إلينا أسماءها دون محتواها لمصنّفات ابن عَبدون وابن بُطة وابن الوليد وسعد بن عبد الله الأشعري وهارون بن موسى التلعكبري وأضرابهم، إلا أنّ الظّاهر من كلمات الشيخ الطوسي في مقدمة فهرسته أنّها لم تكن بالسّعة والشمولية بالمقدار الذي كان يطمح إليه حتّى يستغني بها ولا يصنّف فهرسته، ولذلك كان قصورها من ناحية السعة والشمول واحداً من دواعي تأليف فهرست الطوسي.

ثمّ أنّه يقع الكلام في عِدّة مقاماتٍ:

المقام الأول:

وهو التعريف بالكتاب وعنوانه وسماته العامّة:

أمّا الكتاب فقد صرّح الشيخ الطوسي (ﭭ) فيه في ترجمته لنفسه بأنّ له كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين منهم وأصحاب الأصول والكتب وأسماء من صنّف لهم، وليس هو منهم[١].

ومن الواضح أنّ اسم الكتاب (فهرست كتب الشيعة وأصولهم)، وأمّا ما بعد ذلك من كلماتٍ فإنّها شرح مُبسّط لماهية الكتاب وما يضمّه من أبحاث وغاية تأليفه ونحو ذلك جرياً على عادته (ﭭ) في التعريف بكتبه في فهرسته، وكذلك أشار للكتاب معاصر الشيخ الطوسي (ﭭ) وهو النجاشي (ﬠ)، حيث قال في ترجمة الشيخ:

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٤٠: رقم ٧١٤.

أنّ له كتب منها كتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين[(١)].

السِّمات العامّة لكتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم:

السِمة الأولى:

أنّه كان من أوسع الفهارس لمصنّفات أصحابنا المتقدّمين ممّن وصلت إلينا، وكان الشيخ الطوسي (قدس سره) قد اطّلع على ما سبقه من مصنّفات في هذا المجال ومنها ما ورد في هذا الباب، ولم يقتنع بشموليتها لمصنّفات أصحابنا كمّاً، فلذلك شرع بتصنيف هذا الفهرست، وبذلك يكون أوسع وأشمل من الفهارس السابقة له، وإلاّ لو كانت إحدى تلك الفهارس شاملة واسعة ومحيطة لاستغنى بها عن تأليف فهرسته.

السِمة الثانية:

أنّه قد لاحظ جملة من الملاحظات على الفهارس السّابقة وحاول تجنبها في أثناء عمله في فهرسته هذا، وهذه سنّةٌ طبيعيةٌ عند المصنّفين، فإنّ المصنّف اللاحق يحاول –بشكلٍ أو بآخر– تجاوز أخطاء المصنّف

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٠٣: رقم ١٠٦٨.

السابق وعدم الوقوع فيها، ولكن هذا لا يعني عدم وقوعه (ﭬ) في جملة من الأخطاء سيأتي التعرّض لها لاحقاً -إن شاء الله تعالى-.

السِمة الثالثة:

ما أشار إليه الشيخ الطوسي (ﭬ) من أنّه عمل على أن يكون فهرسته مشتملاً على ذكر المصنّفات والأصول، ولم يقم بإفراد المصنّفات عن الأصول وعزلها لئلا يطول الكتابان، وعلّل ذلك بالقول:

لأنّ في المصنّفين من له أصل فيحتاج إلى أن يُعاد ذكره في كلّ واحد من الكتابين فيطول[1].

والظاهر أنّ الشيخ الطوسي لاحظ هذه الصفة عند السابقين وحاول تجاوزها حتّى يكون فهرسته أفضل وأضبط وأكثر اختصاراً.

السِمة الرّابعة:

ترتيبه للكتاب ومن وقع فيه من المصنّفين على حروف المعجم

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٣٢: المقدمة.

التي أوّلها الهمزة وآخرها الياء، وعلّل ذلك بالقول:

أنّه لكي يقرّب على الطالب الظفر بما يلتمسه ويسهل على من يريد حفظه[1].

السِمة الخامسة:

عدول الشيخ الطوسي عن ترتيب أسماء المصنّفين بحسب طبقاتهم وأزمنة حياتهم، وظاهر كلامه أنّ الغاية من فهرسته هو التعرّف على المصنّفين بغضّ النّظر عن طبقتهم والمرحلة الزّمانية التي عاشوا فيها[2]، ولذلك قدّم الترتيب الأبجدي على حروف المعجم؛ لأنّه أقرب للغاية التي من أجلها صنّف هذا الفهرست.

السِمة السّادسة:

وهي التي توقعنا أن نجدها في ضمن تراجم المصنّفين كما تعهّد

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: المقدمة: صفحة ٣٢.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٣٢: المقدمة.

بذلك في مقدمة فهرسته حيث قال:

فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الأصول فلابدّ من أن نشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح وهل يعوّل على روايته أم لا، وأبيّن عن اعتقاده وهل هو موافق للحق أو مخالف له؛ لأنّ كثيراً من مصنّفى أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة(١).

ولكن من الغريب جداً أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) لم يفِ بهذا الوعد في الأعم الأغلب ممّن ترجم لهم في فهرسته هذا.

فلذلك لم نجد في من ترجم لهم في كتابه هذا وهم(٩١٢) شخصية(٢) كان قد اشترك فيها مع النجاشي في(٧٠٠)شخصية تقريباً، وعدّد حوالي(٢٠٠٠)كتاب ومصنّف وأصل وثّق منهم (٩٢) شخصاً فقط، وهم يشكلون ما نسبته(١٠٪) من مجموع من ورد ذكرهم في الكتاب، وضعّف(٢١) شخصاً فقط وهم يمثّلون ما

(١) أُنظر: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٣٢: المقدمة.

(٢) أُنظر أنّ ذلك بحسب النسخة المحققة من قبل الشيخ جواد القيومي.

نسبته ٢،٣٪ تقريباً من مجموع من وقع ذكرهم في الكتاب، فيكون مجموع من تعرّض لبيان أحوالهم من جهة التوثيق والتضعيف لا يتجاوز(١٢٪)من مجموع من ورد ذكرهم في الكتاب.

وهذا مخالف بوضوح لما تعهّد به (قدس سره) في مقدمة كتابه من التعرّض -بل لابدّيّة التعرض بحسب تعبيره- لأحوال من يرد ذكره في الكتاب من ناحية الجرح والتعديل.

السّمة السّابعة:

أنّ الشّيخ الطوسي (قدس سره) لم يُهمل الإشارة في من ترجم لهم لجملة من جهاتهم العامّة والخاصّة كالمهنة والعشيرة والأصل واللّقب والكُنية ومعلوماتٍ اجتماعيةٍ عامّةٍ عن المُترجَم له، ولكن لم يكن بالمقدار الذي كان عليه النجاشي لجملةٍ من الأسباب تعرّضنا لذكرها في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي، وكان أهمّها:

أنّ الخوض في غِمار هذه الجهات يحتاج في مرتبةٍ سابقةٍ إلى تنقيح جملةٍ من المباني والكتابة والاستقراء والاستقصاء في جملة من العلوم كالأنساب والتاريخ ونحو ذلك، وهذا ما تحقّق للنّجاشي ولم يكن قد

تحقّق للشيخ الطوسي، وتفصيل الكلام هناك في كتابنا رجال النّجاشي دراسةٌ وتحليلٌ فراجع.

ومن جملة الجهات الّتي اهتمّ بها هي كتب المُترجَم لهم كمّاً وكيفاً ومجال تصنيفها وعددها ولمحةٍ عامّةٍ عن ترتيبها وأبوابها إن وُجِدت.

السِمة الثّامنة:

ما تقدّمت الإشارة إليها، وهي أنّ الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) ذكر في كتابه ـ أي في هذا الكتاب ـ طُرقه الخاصّة إلى مصنّفات من ترجم لهم في فهرسته، وهذه الطرق تعضُد طرقه في تهذيب الأحكام والاستبصار والّتي تعرّض لذكرها في مشيخته؛ وذلك لأنّه قد لا يذكر طُرقه لصاحب المصنّف في تهذيبه واستبصاره أو يكون ضعيفاً براوٍ أو أكثر.

ولكن يكون له في نفس الوقت طريقٌ صحيحٌ لمصنّفات من ترجم له في فهرسته وقد ذكره في الفهرست، فعندئذ يمكن الاستفادة من هذا الطريق لتصحيح طريق الشيخ الطوسي إلى أصحاب المصنّفات من المتقدّمين، وهذا يوسّع ويعزّز من دائرة الطُرق الصحيحة وبالتالي

الرّوايات الصحيحة أكثر فأكثر، مما ينعكس على الكمّ الروائي المعتبر النافع -بلا شبهةٍ- في عملية الاستدلال الفقهي على المسائل الشرعية، ولكن في ضمن قيود وشرائط أهمّها أن تكون هذه الطرق إلى حقيقة الكتب ومحتواها لا إلى عناوينها وأسماءها فقط وغيرها من الشرائط والاشتراطات كنّا قد فصّلنا الحديث عنها في كتابنا نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها فراجع، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر فقد تكون طرق الشيخ الطوسي إلى جميع كتب ومصنفات المُترجَم له من أصحاب التصانيف والكتب، وعندئذ ينفتح الباب لتطبيق نظرية تعويض الأسانيد كما أشرنا إليه في كتابنا نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها وكذلك في مباحثنا الرّجالية[1] وستأتي الإشارة إليها مفصلاً -إن شاء الله تعالى- في الأبحاث القادمة.

نعم، لم تكن طريقة ذكر طرقه إلى أصحاب المصنّفات عامّةً

(١) أُنظر: عادل هاشم: نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها، والمباحث الرجالية: الحلقة الثانية: صفحة ٤٢١.

وشاملةً للجميع، بل ذكر أنّ هناك صنفان من الرّواة:

الصنّف الأوّل:

من ذكرهم في فهرسته ولكنّه لم يذكر طريقه إليهم وقد أنهاهم بعض أهل العلم إلى ٤٧ رجلاً، وهم:

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب النديم.

٢ ـ أحمد بن إسماعيل بن سَمكة.

٣ ـ أحمد بن الحسن الخزّاز.

٤ ـ أحمد بن داود بن سعيد.

٥ ـ أحمد بن شُعيب.

٦ ـ أحمد بن عبد العزيز الجوهري صاحب كتاب السقيفة.

٧ ـ أحمد بن عبد الله بن مَهران.

٨ ـ أحمد بن فارس بن زكريا.

٩ ـ أحمد بن هلال العَبرتائي.

١٠ ـ إسماعيل بن علي النوبختي.

١١ ـ إسماعيل بن محمّد قَنبرة.

١٢ ـ بندار بن محمد.

١٣ ـ ثابت الضَّرير.

١٤ ـ الحسن بن موسى النوبختي.

١٥ ـ الحسين بن شاذويه.

١٦ ـ الحسين بن حَمدان.

١٧ ـ الحسن بن عيسى المعروف بابن أبي عقيل.

١٨ ـ خالد بن سدير.

١٩ ـ داود بن أبي زيد.

٢٠ ـ داود بن كَورة.

٢١ ـ ربيع بن أبي مدرك.

٢٢ ـ زيد الزرّاد.

٢٣ ـ سلامة بن محمّد.

٢٤ ـ صالح بن أبي الأسود.

٢٥ ـ طاهر غلام أبي الجيش.

٢٦ ـ عبد العزيز بن إسحاق.

٢٧ ـ عبد العزيز بن يحيى الجَلودي.

٢٨ ـ عبد الله بن أحمد بن عامر.

٢٩ ـ علي بن أحمد الكوفي.

٣٠ ـ علي بن إسماعيل بن ميثم التمار.

٣١ ـ علي بن عباس المقانع.

٣٢ ـ ليث المرادي (أبو بصير).

٣٣ ـ محمّد بن الأصبغ.

٣٤ ـ محمّد بن بحر.

٣٥ ـ محمّد بن بشير الحَمدوني.

٣٦ ـ محمّد بن جرير بن رستم الإمامي الطبري الكبير.

٣٧ ـ محمّد بن الحسن الصيرفي.

٣٨ ـ محمّد بن الخليل المعروف بالسكّاك.

٣٩ ـ محمّد بن قُبّة المتكلم الرازي.

٤٠ ـ محمّد بن النعمان مؤمن الطاق.

٤١ ـ ابن أبي هُراسة.

٤٢ ـ ابن عَبدك.

٤٣ ـ ابن مَحلك المتكلّم.

٤٤ ـ ابن وضّاح.

٤٥ ـ أبو الحسن المدايني.

٤٦ ـ أبو الحسن الميموني.

٤٧ ـ أبو طالب الرّازي المتكلّم، أستاذ أبي محمد العلوي.

الصنّف الثّاني:

وهم الجماعة الذين أشار إلى من ذكرهم أو رُوي عنهم ولكنّه لم يصل أسناده فيه إلى من ذُكِر أو روي وتعداد هؤلاء يبلغ ٢٧ رجلاً، منهم:

١ ـ الحسين بن زياد، له كتاب الرضاع رواه عنه وليد بن حمّاد.

٢ ـ الحسين بن زيد، له كتاب رواه عنه حميد بن إبراهيم عن إبراهيم بن سليمان.

٣ ـ حميد بن الربيع، له كتاب البحث والتمييز رواه أحمد بن محمّد بن عمر.

٤ ـ زيد النَّرسي، له كتابٌ رواه عنه ابن أبي عُمير.

٥ ـ السرّي بن عاصم، له كتاب الديباج رواه أبو بكر أحمد بن منصور.

٦ ـ عبد الرّحمن بن أبي هاشم له كتاب رواه عنه القاسم بن محمد الجُعفي وابن أبي حمزة.

٧ ـ عبد الله بن محمّد البلوي له كتاب ذكره ابن النّديم.

٨ ـ عبد الله بن محمّد بن قيس له كتاب رواه عنه عبّادة بن يعقوب.

٩ ـ علي بن إبراهيم بن أبي يعلى له كتابٌ ذكره ابن النديم.

١٠ ـ عمر بن أبي زياد الأبزاري له كتاب ذكره ابن النديم.

١١ ـ عمر اليماني، له كتابٌ رواه عيسى بن هاشم.

١٢ ـ يحيى بن المستفاد، له كتاب رواه عنه عبيد الله بن عبد الله الدهقان.

١٣ ـ مثنى بن الوليد الحنّاط، له كتاب رواه عنه الحسن بن علي الخزّاز.

١٤ ـ محمّد بن الحسن العطّار، له كتاب ذكره ابن النّديم.

١٥ ـ محمّد بن عبد الله الحَضرمي، له كتاب الصّلاة رواه علي بن عبد الرّحمن البكّائي.

١٦ ـ المظفر بن محمّد الخراساني، كان شيخنا أبو عبد الله قد قرأ عليه فأخذ منه.

١٧ ـ المُعافى بن عمران، له كتابٌ رواه محمّد بن عبد الله بن عمّار.

١٨ ـ يحيى بن الحجّاج، له كتاب رواه محمّد بن سليمان.

١٩ ـ يحيى العلوي، أبو محمّد النيشابوري المتكلّم له كتب، لقيت جماعةً ممّن لقوه وقرأوا عليه.

٢٠ ـ يحيى بن القاسم أبو بصير له كتاب رواه علي بن أبي حمزة والحسين بن أبي العلاء، وله مناسك الحجّ.

٢١ ـ أبو بكر بن شيبة له كتاب الصّلاة وكتاب الفرائض رواهما ابن حُصين، له كتاب وذكر الطريق إليه عن أحمد بن ميثم.

٢٢ ـ أبو الحسين بن معمّر الكوفي له كتابٌ.

٢٣ ـ أبو خالد بن عمرو بن خالد الواسطي له كتابٌ ذكرهما ابن

النّديم.

٢٤ ـ أبو عبد الله الحسني له كتب ذكره محمّد بن إسحاق النديم.

٢٥ ـ أبو منصور الصرّام قرأ الشيخ المصنّف كتابه على أبي حازم النيسابوري.

٢٦ـ أبو هارون المكفوف له كتاب رواه عن عُبيسة بن هاشم.

٢٧ ـ المسعودي له كتاب رواه موسى بن حسّان.

وعليه فالمجموع (٧٤) رجلاً لا طريق للشيخ الطوسي لهم في الفهرست[1].

فظهر مما تقدّم:

أنّ الشيخ الطوسي ذكر طُرقَه وأوصلها إلى من ذكرهم في كتابه، ولكن في ما نسبته ٩٢٪ من مجموع من ترجم لهم في كتابه، بينما لم يذكر طرقه فيما نسبته ٥٪ من مجموع من ترجم لهم، وأمّا فيما تبقّى من نسبة ٣٪ فإنّه وإن ذكر طُرقه إليهم ولكنّه لم يصلها بهم.

(١) اُنظر: السيّد محمد صادق بحر العلوم: مقدمة تحقيق كتاب الفهرست للشيخ الطوسي.

السِّمة التاسعة:

وهي سِمةٌ مهمةٌ وأثرها سيّالٌ في هذا الكتاب وغيره، وتشكّل نقطةً فارقةً بين طرق المتقدّمين للمصنّفات والأصول وطُرق المتأخرين لتلك المصنّفات والأصول بتقريب:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرسته ذكر في جملة من الموارد طُرق تحمّله للرّوايات والمصنّفات التي أوردها في فهرسته، فعلى سبيل المثال:

١ ـ في ترجمة علي بن حاتم القزويني قال:

له كتبٌ كثيرةٌ جيّدةٌ معتمدةٌ نحواً من ثلاثين كتاباً على ترتيب كتب الفقه منها: كتاب الوضوء، وكتاب الصّلاة، وكتاب الصّوم، وكتب الزّكاة، وكتاب الحجّ، وغير ذلك، وله كتاب عمل شهر رمضان، وله كتاب التوحيد، أخبرنا بكتبه ورواياته أحمد بن عَبدون عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني سماعاً عنه سنة خمسين وثلاثمائة، عن علي بن حاتم القزويني قال: وابن حاتم يومئذٍ

حيٌّ[١].

٢ ـ في ترجمة الحسن بن حمزة العلوي الطبري حيث قال:

يُكنّى أبا محمّد، كان فاضلاً أديباً عارفاً فقيهاً زاهداً وَرعاً كثير المحاسن، له كتب وتصانيف كثيرة منها:

كتاب المبسوط، كتاب المفتخر، وغير ذلك، أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعةٌ من أصحابنا منهم الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عُبيد الله، وأحمد بن عَبدون، عن أبي محمّد الحسن بن حمزة العلوي سِماعاً منه وإجازةً في سنة ستّ وخمسين وثلاثمائة[٢].

٣ ـ علي بن الحسن بن فضّال، حيث قال:

فطحي المذهب، ثقةٌ، كوفيٌّ، كثير العلم، واسع الرّواية والأخبار،

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٦٣: رقم ٤٢٥.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٠٤: رقم ١٩٥.

جيّد التصانيف، غير معاندٍ، وكان قريب الأمر إلى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثنى عشرية، وكتبه في الفقه مستوفاةٌ في الأخبار الحسنة، وقيل أنّها ثلاثون كتاباً منها: كتاب الطبّ، إلى آخره... أخبرنا بجميع كتبه قراءةً عليه أكثرها والباقي إجازة أحمد بن عَبدون عن علي بن محمّد بن الزّبير سماعاً وإجازةً عنه(١).

٤ ـ أبان بن تغلب بن رباح، حيث قال بحقّه:

ثقةٌ، جليل القدر، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي أبا محمّد علي بن الحسين وأبا جعفر (عليه السلام) وأبا عبد الله (عليه السلام) وأبا محمّد علي بن الحسين (عليه السلام) وروى عنهم، وكان له عندهم حظوةٌ وقدمٌ، وقال له أبو جعفر الباقر (عليه السلام): أجلس في مسجد المدينة وافتِ الناس، فإنّي أحب أن يُرى في الشيعة مثلك، وقال أبو عبد الله (عليه السلام) لمّا أتاه نعيَه: أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان، وكان قارئاً، فقيهاً، لغوياً، نبيلاً، ويسمع من العرب وحُكِي عنهم وصنّف كتاب الغريب في القرآن وذكر

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٥٧: رقم ٣٩١.

شواهده من الشعر، فجاء فيما بعد عبد الرّحمن بن محمّد الأزدي الكوفي، فجمع من كتاب أبان ومحمّد بن السائب الكلبي وأبي روق بن عطية بن الحارث فجعله كتاباً واحداً، فبيّن ما اختلفوا فيه وما اتّفقوا عليه، فتارةً يجيء كتاب أبان مفردة، وتارةً يجيء مشتركاً على ما عمله عبد الرّحمن.

فأمّا كتابه المفرد فأخبرنا به أحمد بن محمّد بن موسى، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن المنذر بن محمّد القابوسي قال: حدّثنا أبي، عن ابن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم قال: حدّثني عمّي الحسين بن سعيد قال: حدّثني أبي سعيد بن أبي الجَهم عن أبان بن تغلب.

وأمّا المشترك الذي لعبد الرّحمن فأخبرنا به الحسين بن عبيد الله قال: قرأته على أبي بكر أحمد بن عبد الله بن جِلِّين قال: قرأته على أبي العباس أحمد بن محمّد بن سعيد، إلى آخره... ومات أبان سنة إحدى وأربعين ومائة في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، ولأبان بن تغلب أصلٌ[1].

٥ ـ ما ذكره في ترجمة أحمد بن محمّد بن علي بن عمر بن رباح بن

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٥٧ ـ ٥٩.

قيس بن سالم القَلّاء السوّاق حيث قال:

كان أبو الحسن أحمد بن محمّد هذا ثقةٌ في الحديث، وصنّف كتباً منها كتاب الصّيام، أخبرنا به الحسين بن عُبيد الله قال: حدّثنا أحمد بن محمد الزّراري قراءةً عليه قال: حدّثنا أحمد هذا[1].

وغيرها من الموارد.

ونريد أن نخلص من جميع ما تقدم بالقول:

أنّ طرق تحمّل الرّواية والمصنّفات عند المتقدّمين كانت تعتمد الطرق المتعارفة لتحمّل الرّواية والحديث، وهي السِّماع عن الشيخ أو القراءة عليه أو الإملاء منه أو الإجازة المقترنة بنسخةٍ من الكتاب أو الرّوايات أو المصنّف، وهذه الطرق واضحةٌ إلى زمان الطوسي والنجاشي (قدس سرهما)، خصوصاً مع ورود جملةٍ من القرائن والشّواهد والمؤيّدات في خلال كتب الفهارس والرّجال والسير تدلّ على أنّ الطريقة الّتي تحمّل بها التلميذ عن شيخه إنّما هي هذه الطريقة المعتبرة

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٧٢: رقم ٨٢.

وهم آخر المتقدّمين من أصحابنا.

ومن ثمّ بعد ذلك جاءت فترةٌ مظلمةٌ -علمياً- امتدّت لقرابة قرنٍ جرى فيها ما جرى، وبعد ذلك ظهرت مرّةً أخرى الحركة العلمية بوضوحٍ في القرن السّادس الهجري كما في ابن شهرآشوب (المتوفّى ٥٨٨ للهجرة)، وابن إدريس الحلّي (المتوفّى ٥٩٨ للهجرة)، وتبعهم بعد ذلك الأعلام كالمحقّق الحلّي (ﭽ) (المتوفى ٦٧٦ للهجرة)، والسيّد أحمد بن طاووس (المتوفى سنة ٦٧٣ للهجرة)، وابن داود (المتوفّى بعد سنة ٧٠٦ للهجرة)، والعلامة الحلّي (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة)، ومن بعدهما أعلامنا كالشهيد الأول (ﭽ) (المتوفّى سنة ٧٨٦ للهجرة)، والشهيد الثّاني (ﭽ) (المتوفّى سنة ٩٦٦ للهجرة)، وآخرون، إلى أن وصل الامر إلى العلّامة المجلسي (ﭽ) صاحب بحار الأنوار (المتوفّى سنة ١١١١ للهجرة)، وكذلك الحرّ العاملي (ﭽ) (المتوفّى سنة ١١٠٤ للهجرة).

وقد كانت لهؤلاء طُرقهم إلى أصحاب الكتب والمصنّفات من أصحابنا المتقدّمين، ولكن اعتبارها وصحّة الاعتماد عليها متوقّفٌ

على:

أولاً:

أن تكون طُرقهم إلى تلك الكتب تمرّ بواسطة الثّقات من الوسائط، وهذا يعتمد على تلك الإجازات والطُرق ومدى وثاقة من وقع فيها وإن كانت تلك الإجازات العامّة تمرّ بالأعلام من أصحابنا، ولكن مع ذلك فالأمر تابعٌ لكلّ طريقٍ ومدى سلامته من وقوع غير الموثّقين فيه.

ثانياً:

اثبات أنّ نسخة الكتاب أو المصنّف لأصحابنا المتقدّمين قد وصلت خلال هذه الوسائط منهم إلى أصحابنا المتقدّمين بالطُرق المعتبرة في تحمّل الرّواية، وهي ما تقدّمت الإشارة إليه من السِّماع من الشيخ أو القراءة عليه أو الإملاء منه أو الإجازة المقرونة بالمناولة لنسخةٍ من الكتاب أو المصنّف أو نسخ الكتاب منه مع المقابلة والتصحيح ونحو ذلك من الطرق.

ولكنّ الظاهر -بل الواضح جداً- أنّ هذا الشرط الثاني لم يكن

متحققاً في طرق المتأخّرين لمصنّفات أصحابنا المتقدّمين، والوجه في ذلك:

أنّ طرق المتأخّرين لم تخرج عن دائرة التبرّك للدخول في السّند المبارك المنتهي بأهل العصمة (عليهم السلام) والمنع من انتهاء هذا السّند والطريق، ولذلك فلا تترتّب عليها ثمرةٌ علميةٌ تنتهي بنا إلى اعتبار الكتب والمصنّفات التي تنتهي إليها هذه الطُرق.

بل أكثر من ذلك:

فإنّ المعروف من طريقة العلامة المجلسي صاحب بحار الأنوار (قدس سره) (المتوفّى سنة ١١١١ للهجرة)، وكذلك الشيخ الحرّ العاملي (قدس سره) صاحب الوسائل (المتوفّى سنة ١١٠٤ للهجرة) في تأليفهم لموسوعاتهم الرّوائية الكبيرة أنّهم كانوا مندرجين في هذه الإجازات العامّة بواسطة أساتيذهم، ويأخذون نسخ من كتبٍ ومصنّفات أصحابنا بالوِجادة من خلال الاستعارة أو الهدية أو الشِّراء من السوق ونحو ذلك من طُرق تحصيل نسخ الكتب، ويركبون هذا النسخة من الكتب مع طرقهم وإجازاتهم العامّة، فينتهون إلى اعتبار تلك النسخ من كتب

أصحابنا المتقدّمين.

والقرائن على ذلك كثيرةٌ منها:

١ ـ ما ذكره العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة) في إجازته لقطب الدّين بن محمّد بن محمّد الرازي البويهي:

حيث صرّح أنّه قرأ عليه أكثر كتاب قواعد الأحكام، ثمّ قال: وقد أجزت له رواية هذا الكتاب بأجمعه ورواية جميع مصنّفاتي ومروياتي وما أجيز لي روايته وجميع كتب أصحابنا السَّابقين (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) بالطُرق المتّصلة منّي إليهم، فليروي ذلك لمن شاء وأحب(١).

والتعدّي عن مورد القراءة الحقيقية إلى غيره من الموارد واضحةٌ جليّةٌ ولا يعقل أن تكون هناك مناولةً مرفقةً مع هذه الإجازة؛ وذلك لأنّها تحتاج إلى تسليم نسخ من المئات -بل لعلّه الآلاف- من الكتب والمصنّفات لأصحابنا، وهذا ممتنعٌ كما هو واضح.

---

(١) اُنظر: ميراث حديث شيعة: الجزء ٩: صفحة ٥٢٦.

٢ ـ ما ذكره العلامة (قدس سره) في إجازته لبني زُهرة:

وهي إجازةٌ مشهورةٌ معروفةٌ صارت فيما بعد من الإجازات المشهورة والطرق المعروفة لمصنّفات أصحابنا المتقدّمين، ودخل في حيّزها جمع من أصحاب المجاميع الرّوائية كصاحب الوسائل (قدس سره) وغيره.

وبالتدقيق في كلمات العلامة نجده يقول لبني زُهرة:

وقد أجزت له (أدام الله أيّامه)،.... إلى أن قال: ولولده،...... إلى أن قال: ولأخيه،..... إلى أن قال: ولولديه،...... إلى أن قال: أن يروي هو وهم عنّي جميع ما صنّفته في العلوم العقلية والنّقلية أو أنشأته أو قرأته أو أجيز لي روايته أو سمعته من كتب أصحابنا السَّابقين (رضوان الله عليهم أجمعين) وجميع ما أجازه لي المشايخ الّذين عاصرتهم واستفدت من أنفاسهم، فمن ذلك جميع ما صنّفه والده سديد الدين يوسف، إلى آخره...[1].

(١) أُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء ١٠٤: الصفحة ٦٢ في الإجازات.

بل أكثر من ذلك فقد تعدّى العلامة (ﭬ) في إجازته لمصنّفات الآخرين من الأعلام حيث يقول:

ومن ذلك جميع مصنّفاتي ....إلى آخره... ويقوم بذكر اسم المصنّف والمؤلّف، وقد تكرّرت هذه العبارة أكثر من مرّةٍ في هذه الإجازات بل مرّاتٌ عديدةٌ.

بل أكثر من ذلك فقد تعدّى العلامة (ﭬ) في إجازاته لجميع المصنّفات الواردة في بعض فهارس المتقدّمين مع كثرتها، فعلى سبيل المثال:

قال في آخر الإجازة: وقد أجزت لهم (أدام الله أيّامهم) أن يرووا عنّي، عن والدي، عن مشايخه المتّصلة منه إلى الشيخ أبي جعفر الطوسي جميع ما اشتمل عليه كتاب فهرست أسماء المصنّفين وأسماء الرّجال من الكتب والمشايخ بطريق الشيخ (ﭬ) إليهم، وكذلك ما اشتمل عليه كتاب النّجاشي والكشّي[1].

---

(١) اُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء ١٠٤ الإجازات: الصفحة ١٣٥ـ ١٣٦.

وقد تقدّمت الإشارة إلى أنّ كتاب فهرست الشيخ الطوسي يضمّ وحده ما يقارب من(٢٠٠٠) كتاب فضلاً عن غيره من الكتب والفهارس، فمن الواضح أنّه كانت إجازاتٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ لأسماء الكتب والمصنّفات المذكورة وعناوينها من أصحابنا المتقدّمين من دون مناولة لنسخةٍ معينةٍ منها وذلك لصعوبة بل لاستحالة ذلك كما هو واضح لاستلزامه مناولة آلاف النسخ من آلاف الكتب والمصنّفات وهو متعذّرٌ بلا شبهةٍ.

٣ ـ ما ذكره العلامة (قدس سره) في إجازته لعدة أشخاص:

ممّن درسوا لديه كتاباً فقهياً واحداً أو أكثر، مع أنّه يعطيهم إجازة شاملةً لجميع كتبه وكتب الأصحاب[١].

٤ ـ ومنها ما ذكره الشهيد الثاني (قدس سره):

(المتوفّى سنة ٩٦٦ للهجرة) في إجازته الّتي كتبها لوالد الشيخ البهائي متحدِّثاً عن السيّد تاج الدّين بن معية الحسيني حيث قال:

(١) اُنظر: ميراث حديث شيعة: الجزء التاسع: صفحة ٥١٦ وما بعدها وفيه جملة مما كتبه العلامة من الإجازات لجملة من تلامذته.

وما أروي جميع مصنّفات ومرويات السيّد تاج الدين بن معية المذكور وجميع ما يصحّ عنه أيضاً عن ولديْ شيخنا الشهيد، إلى أن قال: ورأيت خط هذا السيّد المعظّم بالإجازة لشيخنا السعيد شمس الدّين محمّد بن مكّي ولولديه محمّد وعلي ولأختهما أم الحسن فاطمة المدعوة ستّ المشايخ ولجميع المسلمين ممّن أدرك جزءاً من حياته(١).

والصورة في المقام واضحةٌ جليّةٌ من جهة تبرّكية وتشريفية هذه الإجازات، وإلا فلا يعقل أن تكون مقرونة بنسخة من الكتب أو الكتاب فكيف يمكن أن تُعمَل منه نسخ لجميع المسلمين ممن أدرك جزءاً من حياته؟

٥ ـ ما ذكره الشهيد الثاني (قدس سره) كذلك حين قال:

وذكره الشيخ جمال الدّين أحمد بن صالح السيبي أنّ السيّد فخّار الموسوي اجتاز بوالده مسافراً إلى الحجّ فقال: فأوقفني والدي بين يدي السيّد فحفظت منه أنّه قال لي: يا ولدي، أجزت لك ما يجوز لي

(١) اُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء ١٠٥: صفحة ١٥٣.

روايته[١].

٦ ـ ما ذكره رفيع الدّين بن فَرخ المعروف ب(ملّا رفيعة):

وهو أحد تلامذة العلامة المجلسي (قدس سره) (المتوفّى سنة ١١١١ للهجرة)، فقد أعطى إجازة لصاحب الحدائق (قدس سره) (المتوفّى ١١٨٦ للهجرة) إجازةً عن طريق المراسلة، وهذا واضحٌ من تصريح صاحب الحدائق (قدس سره) حيث قال: وكانت إجازتي منه بالمُراسلة له[٢].

ومن الواضح عدم اقتران الإجازة بالمناوَلة لنسخةٍ معينةٍ كما هو ظاهرٌ.

٧ ـ ما هو ظاهرٌ من جملة من الإجازات من حدوثها في لقاء قصيرٍ أو زيارةٍ أو اجتماع في مكان معين:

كمكّة المكّرمة أو المدينة المنوّرة أو كربلاء المقدّسة أو النّجف الأشرف ونحو ذلك.

(١) اُنظر: الشهيد الثاني: الرعاية في علم الدراية: صفحة ٢٧٢.

(٢) اُنظر: لؤلؤة البحرين: صفحة ٩١.

ومثال ذلك:

١ ـ إجازة فخر الدّين الطريحي للسيّد هاشم البحراني أثناء لقاءه في داره في النجف الأشرف[(١)].

٢ ـ إجازة الشيخ سليمان الماحوزي للمير محمّد حسين الخاتون آبادي حيث التقاه في داره في البحرين عند رجوعه من الحجّ[(٢)].

٣ ـ إجازة الشيخ محمّد بن أحمد بن نعمة الله بن خاتون العاملي للميرزا إبراهيم ظهير الدّين حيث التقى به في مكّة المكرّمة فاستجاز منه[(٣)].

---

(١) اُنظر: السيّد هاشم البحراني: حلية الأبرار: الجزء الثاني: صفحة ٢٦، وكذلك: نزهة الأبرار: صفحة ٣٩١.

(٢) اُنظر: مناقب الفضلاء: صفحة ٤٩٨: مطبوع ضمن الجزء الرابع من ميراث حديث شيعة.

(٣) اُنظر: أعيان الشيعة: الجزء الثاني: صحفة ١٢٨.

٤ ـ ما ورد في الإجازة المُدبجة بين السيّد نعمة الله الجزائري وبين الشيخ حسين بن أبي جامع العاملي:

حيث لم يكن هناك تَلمذة بينهما، ولكن مع ذلك أجاز لكل منهما لصاحبه حينما التقيا وتذاكرا في بعض المسائل(١).

٥ –وكما جاء في إجازة السيّد رضي الدين بن محمّد بن علي بن حيدر العاملي للسيّد عبد الله الجزائري:

حيث استجاز منه مشافهةً حين التقاه بمكّة المكرّمة ثمّ كتب له بعد ذلك إجازةً مبسوطةً كما صرّح بذلك السيّد عبد الله الجزائري(٢).

وجملةٌ كبيرةٌ من المواقف والشّواهد والمؤيّدات.

السِّمة العاشرة:

روى الشيخ الطوسي في كتابه الفهرست عن جماعة قال فيهم: أخبرنا وحدّثنا ونحوهما من الألفاظ.

---

(١) أُنظر: أعيان الشيعة: الجزء ٦: الصفحة ١٧٠: وكذلك الجزء الثاني: صفحة ١٢٨.

(٢) أُنظر: الإجازة الكبيرة: صفحة ٩٦ ـ ٩٧.

منهم:

١ ـ الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان وهو الشيخ المفيد (رحمه الله).

٢ ـ الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري (المتوفّى سنة ٤١١ للهجرة)، وهو والد ابن الغضائري صاحب كتاب الضُّعفاء.

والغريب أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد ترجم له في رجاله في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) بالقول:

الحسين بن عبيد الله الغضائري، يُكنّى أبا عبد الله، كثير السّماع، عارف بالرّجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه وأجاز لنا جميع رواياته، مات سنة إحدى عشرة وأربعمائة[١].

ولكن مع ذلك لا تجد له ذكر في كتاب فهرست كتب الشّيعة وأصولهم للشيخ الطوسي.

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٢٥: رقم ٦١١٧.

٣ ـ أحمد بن عَبدون المعروف بابن الحاشر.

٤ ـ أبو الحسين بن أبي جيد:

وسمّاه وكَنّاه في ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد فقال:

أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد.

وهؤلاء الأربعة هم المشايخ المتكرّرين ذكرهم في الكتاب، وقد أكثر الشيخ الطوسي الرّواية عنهم في فهرست كتب الشّيعة وأصولهم وفي مشيخة التهذيب والاستبصار وعليهم تدور روايته في الغالب.

وإذا أطلق في كلامه أبو عبد الله، فالمراد به هو الشيخ المفيد (رحمه الله)، وإن كان الاسم مشتركاً بينه وبين غيره كما يَعرف من تتبّع كتابه، فإنّه إذا أطلقه على الحسين بن عبيد الله قرنه بإسمه.

وقد روى الشيخ في الفهرست كثيراً عن أحمد بن محمّد بن موسى المعروف بأبي الصّلت الأهوازي، وهو راوية أحمد بن محمّد بن سعيد بن عُقدة الحافظ المشهور، وربما روى عن غير هؤلاء الخمسة وهو

قليل جداً[١].

السِّمة الحادية عشر:

وهي التي أشار إليها السيّد محمد مهدي بحر العلوم (قدس سره) (المتوفّى ١٢١٢ للهجرة)[٢]، وتبعه على ذلك آخرون[٣] وحاصلها:

أنّ الظاهر أنّ جميع من ذكره الشيخ الطوسي في فهرسته من الشيعة الإمامية إلاّ من نصّ فيه خلاف ذلك من الرّجال الزّيدية والفطحية والواقفة وغيرهم.

ولكنّ الظاهر أنّ الشيخ الطوسي إذا سكت عن الإشارة إلى مذهب المُترجَم له فهذا يدلّ على شيعيّته والتي هي أعم من كونه إمامياً اثنا عشرياً أو غير إماميٍ كالزّيدي والفطحي والواقفي ونحو

(١) اُنظر: السيّد محمد صادق بحر العلوم: مقدمة تحقيق كتاب الفهرست: صفحة ١١ ـ ١٢.

(٢) اُنظر: السيّد بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الجزء الأول: صفحة ١١٤.

(٣) اُنظر: السيّد محمد صادق بحر العلوم: مقدمة تحقيق كتاب الفهرست: صفحة ١٥.

ذلك، وأمّا إذا كان المُترجَم له عامياً فيشير إلى مذهبه بذلك.

السِّمة الثانية عشر:

الكلام في تشخيص أبو عبد الله الذي يروي عنه الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

أبو عبد الله الذي يروي عنه الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم مشتركٌ بين ثلاثةٍ وهم:

١ ـ محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد (قدس سره).

٢ ـ الحسين بن عبيد الله الغضائري والد ابن الغضائري و(المتوفّى سنة ٤١١ للهجرة).

٣ ـ أحمد بن عَبدون.

فإنّ كلّ هؤلاء الثلاثة يُكنوّن بأبو عبد الله، وقد وقع إطلاق ذلك من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره) في كثير مّن المواضع في كتاب الفهرست، ولكنّ الذي يقتضي به تصفّح كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) إرادة الشيخ المفيد (قدس سره) حال الإطلاق وعدم التقييد، والوجه في ذلك:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) وإن ذكر غير الشيخ المفيد وكنّاه بأبو عبد

الله، إلّا أنّ إرادة غير الشيخ المفيد (قدس سره) في ذلك كان على سبيل النّدرة.

وبناءً على ذلك فينصرف إطلاق أبو عبد الله في كتاب الفهرست إلى الشائع المعروف المعلوم من تتبّع استعمالاته وهو الشيخ المفيد (قدس سره)[1].

السِّمة الثالثة عشر:

أنّ هناك جملة من المصنّفين ممّن جاء بعد الشيخ الطوسي (قدس سره) كانوا ناظرين إلى كتابه الفهرست وعملوا كتباً على منهجه ومنواله ومنهم ابن شهرآشوب (المتوفّى سنة ٥٨٨ للهجرة) والمعاصر لإبن إدريس الحلّي، وكان يروي عن الشيخ الطوسي (قدس سره) بواسطتين، وقد صنّف كتاب (معالم العلماء) على منوال كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي، وكانت غايته الإشارة إلى من لم يُشر لهم الشيخ الطوسي (قدس سره) من المصنّفين أو المصنّفات التي استجدت بعد وفاة الشيخ الطوسي كما هو صريح كلماته في مقدّمة كتابه حيث قال:

---

(١) اُنظر: السيّد محمد مهدي بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الجزء الرابع: صفحة ١٠٥.

هذا كتاب (معالم العلماء) في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين منهم قديماً وحديثاً، وإن كان قد جمع شيخنا أبو جعفر الطوسي (قدس سره) في ذلك العصر ما لا نظير له، إلا أنّ هذا المصنّف فيه فوائدٌ وزوائد(١).

وأمّا المقدار الذي أضافه ابن شهرآشوب من المصنّفات والمصنّفين فقد قيل بأنّه لم يزد على فهرست الشيخ الطوسي إلاّ قليلاً وزاد في آخره بعض الشعراء(٢)، بينما ذهب بعض آخر إلى أنّ مقدار الزيادة عن فهرست الشيخ ما يقارب ثلاثمائة اسم من كتب الفقهاء.

إلّا أنّ الصحيح -بعد التدقيق والتتبّع- أنّه زاد نحواً من ستمائة مصنّف بحسب تصريحه في مقدمة معالم العلماء(٣)، وزاد(١٤٣)

(١) اُنظر: معالم العلماء: الجزء الأول: صفحة ١٢.

(٢) اُنظر: الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرجال: الجزء السادس: صفحة ١٢٥.

(٣) اُنظر: ابن شهرآشوب: معالم العلماء: الجزء الأول: صفحة ١٢: تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)

شخصية بعد التتبّع ومنهم على سبيل المثال:

١ ـ إبراهيم بن علي الكوفي، كان حيّاً سنة ٣٣١ للهجرة وقال: له تصانيفٌ، قَطن سمرقند.

٢ ـ إبراهيم بن أحمد بن محمّد بن المُقرء المعدل الطبري (المتوفّى سنة ٣٩٣ هجرياً)، قال: له المناقب.

٣ ـ إسماعيل بن عبّاد (المتوفّى سنة ٣٨٥ للهجرة)، قال صاحب الكافي: له كتاب الشواهد وديوان شهر والتذكرة والتعليل.

٤ ـ إسماعيل بن عمّار، قال: من أصحاب الصادق (عليه السلام)، وكان فطحياً، إلا أنّه ثقةٌ، له أصل.

٥ ـ أحمد بن علوية الأصفهاني (المتوفّى في حدود سنة ٣٢٠ للهجرة)، قال: له كتب منها كتاب الاعتقاد والنونية المسمّاة بالألفية.

٦ ـ أبو العباس أحمد بن الحسن بن علي الفلكي الطوسي المفسّر، قال: له منار الحق والإبانة فيما نزل في التنزيل.

٧ ـ أبو الصلاح الحلبي (المتوفّى سنة ٤٤٧ للهجرة)، قال: أنّه من تلامذة المرتضى، له البداية في الفقه والكافي في الفقه.

٨ ـ ثعلبة بن ميمونة، قال: روى عن الصّادق (عليه السلام).

٩ ـ جعفر بن أحمد بن أيوب بن التاجر السمرقندي، قال: متكلمٌ، له كتبٌ.

١٠ ـ أبو عبد الله جعفر بن أحمد الدُرستي، قال: له الردّ على الزيدية وغيرها، وقد عَمَّر طويلاً حيث مات عن مائة سنة إلا عشرة أشهر كما ذكر جمعٌ[١]، وقد أرّخ خير الدّين الزَرِكلي ولادته في سنة ٤٨٨ للهجرة[٢].

وأمّا الكلام في المقام الثّاني:

وهو الحديث عن العُدّة التي ذكرها الشيخ الطوسي في فهرسته ومحاولة تحديدها وتشخيصها والحديث عنها:

ذكرنا فيما تقدّم أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكر طُرقه المتعدّدة إلى الأعمّ الأغلب من الكتب والمصنّفات التي ذكرها في فهرسته، وطبيعة

---

(١) أُنظر: المحقق آقا بزرك الطهراني: طبقات أعلام الشيعة الثقات في سادس القرون: الجزء الثاني: صفحة ٢٧٣ وآخرون.

(٢) أُنظر: خير الدين الزركلي: الأعلام: الجزء السادس: صفحة ٢٧٩.

الطرق تعتمد على ذكر الأسانيد خلال الطبقات المتخلّلة بين الشيخ الطوسي (ﭭ) وصاحب الكتاب أو المصنّف، وهناك سِمةٌ عند المتقدّمين لم يقتصر وجودها على الشيخ الطوسي (ﭭ) بل كذلك توجد في روايات الكليني (ﭭ) في الكافي وغيره من المصنفين، وهي ما يصطلح عليه بالعُدّة أو الجماعة وغيرها من التعابير كقولهم عن غير واحدٍ أو عن جمعٍ ونحو ذلك، والفكرة التي تقف وراءها هو عدم التصريح بأسماء من روى عنهم، وعادةً ما يكونون أكثر من واحدٍ في طبقةٍ واحدةٍ.

وقد ورد هذا النّمط من التعبيرات في الأسانيد من قبل الشيخ الطوسي (ﭭ) في كتابه الفهرست، والامثلة لذلك كثيرة، منها:

١ ـ ما ذكره في طريقه إلى أصل علي بن رِئاب حيث قال في ترجمته:

علي بن رِئاب الكوفي، له أصل كبير، وهو ثقةٌ، جليل القدر، أخبرنا به جماعةٌ، عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد وعبد الله ابنيْ محمّد بن عيسى، عن

الحسن بن محبوب، عنه[١].

فنجد أنّه قد صدّر طريقه وابتدأه إلى كتابه بقوله: "أخبرنا به جماعةٌ".

٢ ـ ما ذكره في طريقه إلى كتابه علي بن الحكم الكوفي حيث قال:

علي بن الحكم الكوفي، ثقةٌ، جليل القدر، له كتابٌ، أخبرنا به جماعةٌ، عن محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن هشام، عن محمد بن السندي، عنه[٢].

٣ ـ ما ذكره في ترجمة علي بن جعفر أخو الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) حيث قال في ترجمته:

علي بن جعفر أخو موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، جليل القدر، ثقةٌ، وله كتاب المناسك،

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٥١: رقم ٣٧٥.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٥١: رقم ٣٧٦.

ومسائل لأخيه موسى الكاظم بن جعفر (عليه السلام) سأله عنها، أخبرنا بذلك جماعةٌ، عن محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن محمّد بن يحيى، عن العَمركي الخراساني البوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى الكاظم (عليه السلام)[1].

٤ ـ ما ذكره في طريقه إلى كتاب علي بن معبد حيث قال:

علي بن معبد، له كتابٌ، أخبرنا عِدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن إبراهيم بن هاشم، عنه[2].

وغيرها الكثير من الموارد.

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٥١: رقم ٣٧٧.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٥١: رقم ٣٧٨.

والكلام إنّما يقع في تحديد المراد من هذه العُدّة أو الجماعة أو الأصحاب؟

وفي مقام الإجابة عن ذلك:

ذكر السيّد محمد مهدي بحر العلوم (قدس سره) (المتوفّى ١٢١٢ للهجرة)(١) وتبعه في ذلك آخرون(٢) ما حاصله:

أنّه قد تكرّر من الشيخ في الفهرست قوله: "أخبرنا عُدّة من أصحابنا" أو "جماعةٌ من أصحابنا" وربّما توهم بعضهم جهالة الطريق بذلك، وذلك لعدم تسمية العُدّة وعدم ظهور اصطلاح من الشيخ فيها، فبالتالي يحتمل عدم اشتمالها على الثقة، ويدفع هذا الوهم ما أشرنا إليه فيما مرّ من أنّ روايات الشيخ (رحمه الله) في هذا الكتاب وغيره إنّما هي عن مشايخه الأربعة المعروفين غالباً ومنهم المفيد المعلوم ثقته، والحسين

---

(١) اُنظر: السيّد محمد مهدي بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الجزء الرابع: صفحة ١٠٤.

(٢) اُنظر: منهم السيّد محمد صادق بحر العلوم: مقدمة تحقيق كتاب الفهرست: صفحة ١٢.

بن عبيد الله والمعروف من أصحابنا أنّه ثقةٌ، وكذا ابن عبدون، وابن أبي جيد على الأظهر وقد حقّقناه في موضعٍ آخر(١).

ودخول أحد الأوّلين -بل أحد الأربعة- كافٍ في الصحّة على أنّ الباقيين كالأخيرين من الأربعة من مشايخ الإجازة وليس لهم كتاب يحتمل الأخذ منه، فلا يخرج الحديث بهم عن الصحّة خصوصاً مع اجتماع عُدّة منهم فإنّه لا يقصر عن إخبار ثقةٍ واحدٍ، مع أنّ الممارسة والتتبّع لكتاب الشيخ يقتضيان بوقوع الاصطلاح من الشيخ (رحمه الله) على ذلك وأنّه متى أطلق "العُدّة" أو "الجماعة" فإنّه يريد بهم المفيد مع غيره ممّن تكمل بهم العُدّة.

ففي ترجمة أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي قال الشيخ:

له كتاب الجامع، أخبرنا به عِدّة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عبدون وغيرهم، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الزراري، وأخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلوي، وأخبرنا هؤلاء إلا

---

(١) أُنظر: الفائدة الخامسة من الفوائد الرجالية: الجزء الرابع: صفحة ٩٥.

الشيخ أبا عبد الله وغيرهم عن أبي المُفضّل الشيباني، وأخبرنا ابن أبي جيد عن محمّد بن الحسن بن الوليد.

وفي ترجمة أحمد بن محمد بن سيار:

أخبرنا بالنوادر وغيره جماعة من أصحابنا منهم الثلاثة الذين ذكرناهم، عن محمّد بن أحمد بن داود.

وفي ترجمة أحمد بن الحسن الاسفرائي:

أخبرنا عُدّة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن عَبدون وغيرهم.

وذكر نحو ذلك في ترجمة الحسن بن حمزة العلوي، ومحمّد بن أحمد بن داود القمّي، وإبراهيم بن هاشم، وعمر بن محمّد بن مسلم بن البَراء.

وقال في محمّد بن قَيس البَجلي:

أخبرنا جماعة منهم محمّد بن محمّد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وجعفر بن الحسين بن حَسكة القمّي.

وفي محمّد بن علي بن بابويه قال:

أخبرنا جماعةٌ من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، وأبو الحسين جعفر بن الحسين بن حَسكة القمّي، وأبو زكريا محمّد بن سليمان الحمداني.

إلى غير ذلك من المواضع.

وإنّما يدخل المفيد في العُدّة مع إمكان دخوله، فلو كانت الرواية عن من لم يلقه المفيد كأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار ونحوه، كان خارجاً بدلالة القرينة عليه، ولذا ففي ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى:

عُدّةً من أصحابنا منهم الحسين بن عبيد الله، وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، وعُدّةً من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد، فأخرج المفيد عن العُدّة الأولى دون الثّانية.

والحاصل:

فإنّ تتبّع الفهرست عُرِف دخول المفيد (رحمه الله) في العُدّة حيث يمكن دخول المشايخ الثّلاثة فيها غالباً، وإنّما ينفرد ابن أبي جيد عنهم لعُلُوّ سنده وروايته عن محمّد بن الحسن بن الوليد دون غيره من المشايخ

الثلاثة، ويمكن التعيين في كلامه بالمروي عنه مثلاً إذا روى عن العُدّة عن ابن بابويه فالمراد الأربعة الذين ذُكِروا في ترجمته، ولو قال: العُدّة عن الزُّراري أو العلوي أو البزنطي أو البرقي، فالمراد الثلاثة وغيرهم كما عُلِم مما ذكرناه.

وبالجملة فلا ينبغي التأمّل في صحة الرّواية عن العُدّة والجماعة في الفهرست إلا إذا حصل الضّعف من جهةٍ أخرى[1].

ثمّ أنّه يقع الحديث في الإشارة إلى أحوال جمعٍ ممّن ذُكِروا في عُدّة الشيخ الطوسي في كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم:

١ ـ أمّا الشيخ المفيد (قدّس سرّه):

فلا كلام فيه من ناحية الوثاقة، وعِظم المنزلة، وجلالة القدر، وهو المفيد حقّاً، وقد توالت كلمات الأعلام في الثناء عليه وبيان منزلته العالية.

(١) اُنظر: السيّد محمد مهدي بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الجزء الرابع: صفحة ١٠٤ ـ ١٠٥.

٢ ـ وأمّا الحسين بن عبيد الله الغضائري (المتوفّى ٤١١ للهجرة):

فهو والد أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري المعروف بإبن الغضائري صاحب كتاب الضُّعفاء أو الرّجال كما يُسمّى والذي فُقِد منه قسمٌ كبيرٌ، فقد ترجم له النّجاشي بالقول والّذي يُعدّ من تلامذته قال عنه:

الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري أبو عبد الله شيخنا (رحمه الله)، له كتب منها: كشف التمويه والغُمّة، كتاب التسليم على أمير المؤمنين (عليه السلام) بأمرة المؤمنين، كتاب تذكير العاقل وتنبيه الغافل في فضل العلم، كتاب عدد الأئمّة وما شذّ على المصنّفين من ذلك، كتاب البيان عن حوبة الرّحمن، كتاب النوادر في الفقه، كتاب مناسك الحجّ، كتاب مختصر مناسك الحجّ، كتاب يوم الغدير، كتاب الردّ على الغُلاة والمفوّضة، كتاب سجدة الشكر، كتاب مواطن أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب في فضل بغداد، كتاب في قول أمير المؤمنين (عليه السلام): ألا أخبركم بخبر هذه الأمّة، أجازنا جميعها وجميع رواياته عن شيوخه، ومات

(رحمه الله) في نصف شهر صفر سنة إحدى عشر وأربعمائة[١].

وأمّا الشيخ الطوسي الذي يُعدّ من تلامذته كذلك فقد ترجم له في رجاله في باب من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام) بالقول:

الحسين بن عبيد الله الغضائري، يُكنّى أبا عبد الله، كثير السِّماع، عارف بالرّجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه وأجاز لنا بجميع رواياته، مات سنة إحدى عشر وأربعمائة[٢].

ولكن لوحظ على كلام الشيخ الطوسي (قدس سره) أنّه لم يورد له ترجمة ولا ذكر في فهرست كتب الشيعة وأصولهم مع ما عليه الرّجل من مقام وهو مقام الأستاذية وقد أجاز له رواياتٌ كثيرةٌ، مضافاً إلى أنّ له تصانيفٌ كما أشار إليها الشيخ الطوسي وقام النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بتعدادها كما تقدّم.

وبناءً على ذلك تعجّب البعض من عدم ذكر الشيخ الطوسي لترجمته في فهرسته، فقد قال السيّد التفرشي:

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٦٩: رقم ١٦٦.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٢٥: رقم ٦١١٧.

قول الشيخ الطوسي ذكرناها في الفهرست ليس بمستقيم، وذلك لأنّي لم أجده في الفهرست[١].

وكذلك الاسترآبادي في منهج المقال حيث قال:

ولم أجد في النسخ التي رأيناها من الفهرست شيئاً من ذلك[٢].

بل ذهب المحقق التستري (قدس سره) إلى كون ما في رجال الشيخ توهّمٌ[٣]، ولكنّ الظاهر أنّ هذا الكلام غير تامٍّ والوجه في ذلك:

أنّ احتمال سقوط ترجمته من نسخ كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم واردةٌ جداً وذلك لعِدّة قرائن:

القرينة الأولى:

أنّ الرّجل من مشايخ الشيخ الطوسي (قدس سره) المهمّين، وهو أحد الأربعة في عدّته في الفهرست وكان طريقه إلى جملة من الرّوايات والطُرق والكتب وغيرها، وبالتّالي فلا يحتمل أن يتوهّم في مثله مثل

(١) أُنظر: نقد الرجال للتفرشي: الجزء الثاني: صفحة ٩٨: رقم ٧٦.

(٢) أُنظر: منهج المقال للاسترآبادي: صفحة ١١٤.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٢٥: رقم ٦١١٧.

الشيخ الطوسي (قدس سره) بل يبعد ذلك كثيرٌ جداً.

القرينة الثّانية:

أنّ ابن داود (المتوفّى بعد ٧٠٧ للهجرة) قد نقل ترجمة الحسين بن عبيد الله الغضائري عن كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي (قدس سره)، وهذا يؤكّد وجودها في نُسخ الفهرست في ذلك الزمان[١].

القرينة الثّالثة:

أنّ الذهبي (المتوفّى ٧٤٨ للهجرة) والمعاصر لابن داود قد نقل ترجمة له عن الطوسي غير موجودةٍ في رجال الطوسي، فالظّاهر أنّه نقلها من فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي، وهذه قرينةٌ على وجود ترجمته في ذلك الزّمان وستأتي مزيد إشارة إلى هذه الجهة.

وكذلك الحال في ابن حجر (المتوفّى ٨٥٢ للهجرة)، فإنّه قد نقل ترجمةً للغضائري وصرّح أنّه ينقلها عن الشيخ الطوسي من كتابه

(١) اُنظر: ابن داود: الرجال: صفحة ٩٢: رقم ٤٨٢: تحقيق السيّد محمد صادق بحر العلوم.

رجال الشيعة ومصنّفيها، والظاهر في إرادته لكتاب فهرست الشيخ الطوسي وسيأتي مزيد بيانٍ من هذه الجهة أيضاً.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ ترجمة الغضائري في فهرست الشيخ الطوسي قد سقطت من النّسخة الواصلة إليها، وكانت إلى زمن العلامة وابن داود والذّهبي وابن حجر ـ أي إلى القرن التاسع الهجري ـ موجودة في الكتاب، والمدقّق في ترجمة النجاشي والشيخ الطوسي للغضائري لا يجد تصريحاً واضحاً بوثاقته كما دأبت على ذلك كلماتهم في ترجمة الرّواة.

ومن ثمّ ذُكِرت في مقام توجيه وثاقته وجوه:

الوجه الأوّل:

ما ذهب إليه جمعٌ من أنّ الغضائري ثقة من باب كونه شيخ إجازة، ومشيخة الإجازة من إمارات الوثاقة بل أكثر من ذلك، فإنّ من استجاز منه هم أعلام الطائفة كالشيخ الطوسي (قدس سره) وكذا النّجاشي (رحمه الله) كما تقدّمت الإشارة إليه.

والجواب عن هذا:

أنّ شيخوخة الإجازة بنفسها -كما هو الصحيح والمختار- لا تصلح أن تكون سبباً وإمارةً للوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، وقد تقدّم الحديث عن ذلك مفصلاً في مختاراتنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق فراجع.

نعم، لابدّ من الالتفات إلى أنّها قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً معينةً لها مدخلية في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي أو المُترجَم له شريطة انضمامها إلى قرائن وشواهد ومؤيّدات أخرى تحمل قيمةً احتماليةً لها القدرة على بناء الاطمئنان بوثاقة الراوي، وتبقى شيخوخة الإجازة

مؤشر على إمكانية وجود قرائن وشواهد أخرى في هذه الشخصية يمكن أن يُنتهى معها إلى الوثاقة في الحديث.

الوجه الثّاني:

ما ذهب إليه سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله من أنّ الغضائري من مشايخ النجاشي كما نصّ عليه النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، وجميع مشايخ النّجاشي ثقاتٌ بتوثيق عامٍّ كما هو المختار له (قدس سره)(١).

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدّم منا الحديث مفصلاً في ألفاظ التوثيق وتعرّضنا للقول بكون شيخوخة النجاشي من دواعي الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات وكونها إمارة على ذلك، وكان مختارنا في ذلك البحث عدم تمامية هذا القول، ومن أراد التفصيل فليراجع مختاراتنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق.

نعم، تبقى شيخوخة النّجاشي قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً

(١) اُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء السابع: صفحة ٢٣.

يمكن أن تدخل في بناء الاطمئنان بالوثاقة إذا انضمّت إلى ما يمكن أن يصل بنا إلى الاطمئنان بتلك الوثاقة، وبالتّالي فلا يجوز إهمال هذه القرينة.

الوجه الثّالث:

أنّ الغضائري كثير الرواية وكثرة الرّواية من إمارات الوثاقة في الحديث.

ولكن يمكن الخدش في هذا الوجه بما ذكرناه كذلك في مختاراتنا الرّجالية مفصلاً في ألفاظ التوثيق من عدم إمارية كثرة الرّواية على الوثاقة بوجهٍ ولكنّها يمكن أن تكون مؤشّراً لإمكانية وجود قرائن وشواهد ومؤيّدات أخرى تنفع في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي فراجع.

نعم، كثرة الرّواية تحمل قيمةً احتماليةً وإن كانت قليلةً نوعاً ما في بناء الاطمئنان بالوثاقة.

الوجه الرابع:

توثيق العلامة الحلّي (طاب ثراه) له في خلاصة الأقوال بقرينة ذكره في

القسم الأول من كتابه المُعدّ لمن يُعتمد عليهم[١]، وقد نقل ترجمة الشيخ الطوسي له في رجاله.

ويمكن الإجابة عن هذا الوجه:

بأنّ العلامة (قدس سره) في خلاصته لم يُقدّم وجهاً للقول بوثاقة الرّجل، بل غاية ما قدّمه نقل ترجمة الشيخ الطوسي (قدس سره) للغضائري في كتابه رجال الطوسي، ونحن تعرّضنا لها سابقاً ولم يظهر منها وجه للتوثيق، فلو كانت ظاهرةٌ في الوثاقة لكانت هي المرجع في ذلك دون كلمات العلامة الحلّي (طاب ثراه).

وعين الكلام والنقد يجري على مقالة صاحب المعراج من أنّه أنّ الحقّ أنّ جلالته وعدالته ممّا لا ينبغي الرّيب فيها[٢].

وكذلك على ما ذكره السيّد ابن طاووس (رحمه الله) في فرج المهموم من

(١) اُنظر: العلامة الحلّي خلاصة الأقوال: صفحة ١١٦: رقم ٢٨٥.

(٢) اُنظر: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال: صفحة ١٥.

القول بتوثيقه[١].

وكذلك ما ذهب إليه في الرّواشح السَّماوية من كونه العالم الخبير البصير المشهور العارف بالرّجال والأخبار شيخ الأعظم أبي جعفر الطوسي والشيخ أبا العبّاس النّجاشي[٢].

ثمّ نقل الشيخ فرج الله ما حاصله:

أنّ الشهيد الثّاني (قدس سره) في إجازته للشيخ الفاضل حسين بن عبد الصّمد صرّح بأنّ الحسين بن عبيد الله الثّقة[٣]، إلا أنّه الظاهر أنّ كلمة "ثقة" الواردة في الإجازة وإن كان يمكن أن تكون من كلام الشهيد الثاني (طاب ثراه)، لكن كلام الشهيد خالٍ عنه، فبالتّالي هي من كلام الشيخ المذكور وبالتّالي فيكون التوثيق منه لا من الشهيد الثّاني[٤].

---

(١) اُنظر: فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم: صفحة ٩٨: والوجيز: صفحة ١٩٥: رقم ٥٦١.

(٢) اُنظر: الرواشح السماوية: صفحة ١١١: الراشحة الخامسة والثلاثون.

(٣) اُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء ١٠٥: صفحة ١٥٩.

(٤) اُنظر: الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثاني: صفحة ٤١٤ ـ ٤١٥.

وظاهر كلمات جمعٍ منهم الاسترآبادي أنّ العلامة الحلّي (قدس سره) قد وثّق الحسين بن عبيد الله الغضائري بقرينة تصحيحه لطريق الشيخ الطوسي (قدس سره) إلى محمّد بن علي بن محمّد ولم يُوجد إلى يومنا هذا من خالفه(١).

والخدش في هذا الكلام واضح؛ من جهة عدم انحصار طريق الشيخ الطوسي إلى محمّد بن علي بن محبوب بالطريق الذي وقع فيه الغضائري، بل له طريقٌ آخر معتبر هذا أولاً.

وثانياً:

حتّى بناءً على صحّة ما تقدّم فيرجع الكلام إلى أوله من أنّه لم يقدّم لنا العلامة الحلّي (قدس سره) وجهاً للتوثيق، وبالتّالي فلا عبرة بما يصححه العلامة الحلّي (قدس سره) من الطريق كما صار واضحاً.

الوجه الخامس:

أنّنا وجدنا وبعد تتبّع سيرة الرّجل عند العامّة وقعت بأيدينا

---

(١) أُنظر: الوسيط: مخطوط، وعنه في تنقيح المقال: الجزء الأول: صفحة ٣٣٣: رقم ٢٨٦٠، ورجال السيّد بحر العلوم: الجزء الثاني: صفحة ٣٠٥.

إشاراتٌ مهمّةٌ تحمل قيمةً احتماليةً جيّدةً يمكن أن تنفع في بناء الاطمئنان بوثاقته، مضافاً إلى حلّها لمشكلة عدم وروده في ترجمة للغضائري في فهرست الشيخ الطوسي على الرّغم من إشارة الشيخ إلى أنّه قد ترجم له كما تقدّم في رجاله.

وحاصل الكلام في هذا الوجه:

أنّ الذهبي (المتوفّى ٧٤٨ للهجرة) والمعاصر للعلامة الحلّي (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة)، ذكر في كتابه سيرة أعلام النُّبلاء والذي هو كتاب لبيان تراجم الرّجال على شكل طبقاته أوصلها إلى أربعة طبقاتٍ قد ذكر ما نصّه:

٢٠٠ ـ الغضائري، شيخ الشيعة وعالمهم، أبو عبد الله الحسين بن عُبيد الله بن إبراهيم البغدادي الغضائري، يوصف بالزّهد والورع وسعة العلم، ويُقال كان أحفظ الشيعة لحديث أهل البيت غثّه وسَمينه، وروى عنه أبو جعفر الطوسي وابن النجاشي الرافضيان، وهو فيروى عن ابن بكر الجعابي وسهل بن أحمد الديباجي وأبي المفضل الشيباني.

قال الطوسي تلميذه:

خدم العلم وطلبه لله، وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك.

وقال ابن النجاشي: صنّف كتباً منها كتاب يوم الغدير، وكتاب مواطن أمير المؤمنين، وكتاب الردّ على الغلاة وغير ذلك، مات في صفر سنة إحدى عشر وأربعمائة.

قلت: هو من طبقة الشيخ المفيد[١] في الجلالة عند الإمامية يفتخرون بهما ويصغون لعلمهما حقّه وباطله[٢].

وجاء بعد ذلك ابن حجر (المتوفّى ٨٥٢ للهجرة) وترجم للغضائري في لسان الميزان بما نصّه:

الحسين بن عبيد الله أبو عبد الله الغضائري، شيخ الرّافضة، روى عن الجُعابي، صنّف كتاب يوم الغدير، و(مات سنة ٤١١ للهجرة)، كان يحفظ شيئاً كثيراً وما أبصره، انتهى.

وقد ذكره الطوسي في رجال الشيعة ومصنّفيها وبالغ في الثناء

---

(١) اُنظر إلى أنّه "هو" محمد بن محمد بن النعمان البغدادي.

(٢) اُنظر: الذهبي: سيرة أعلام النبلاء: الجزء ١٧ : صفحة ٢٢٩ .

عليه وسمّى جدّه إبراهيم وقال:

كان كثير الترحال، كثير السّماع، خدم العلم، وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك، وله كتاب أدب العاقل وتنبيه الغافل في فضل العلم، وله كتاب كشف التمويه والنوادر في الفقه والردّ على المفوّضة، وكتاب مواطن أمير المؤمنين، وكتاب في فضل بغداد، والكلام على قول علي خير هذه الأمّة بعد نبيّها.

وقال ابن النجاشي في مصنفي الشيعة وذكر له تصانيفُ كثيرةٌ وقال:

يُرمى عليه بالغلوّ، ويُرمى بالعظائم، وكتبه صحيحه، وروى عنه أحمد بن يحيى[١].

ومن الواضح أنّهم نقلوا ترجمة الغضائري عن فهرست الشيخ الطوسي لا عن رجال الشيخ، وهذا يؤيّد فرضية سقوط ترجمته من كتاب الفهرست من النسخ التي بأيدينا، والمهمّ في هذا الوجه أنّه يحمل قيمةً احتماليةً كبيرةً تستطيع بمعية ما ذُكِر من وجوه متقدّمة لما

---

(١) أُنظر: ابن حجر: لسان الميزان: الجزء الثاني: صفحة ٢٩٦.

تحمله من قِيمٍ احتماليةٍ أن تصل بنا إلى الاطمئنان بحال الرّجل من ناحية الوثاقة، فإقرار أعلام المخالفين بوثاقة رجل من أصحابنا يدلّ على أنّ وثاقته كانت بمكان من الوضوح والظهور بالمقدار الذي لا يمكن إغفاله وغضّ النّظر عنه وعدم الالتفات إليه.

فالمختار:

أنّ الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري ثقةٌ في الحديث والرواية ويمكن الاعتماد عليه والاستناد إلى رواياته.

وأمّا الثالث وهو أحمد بن عَبدون المعروف بابن الحاشر:

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز أبو عبد الله، شيخنا المعروف ب(إبن عبدون)، له كتب منها: كتاب أخبار السيّد ابن محمد، وكتاب التاريخ، وكتاب تفسير خطبة فاطمة (عليها السلام) معرّبة، وكتاب عمل الجمعة، وكتاب الحديثين المختلفين، أخبرنا بسائرها، وكان قوياً في الأدب قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقي أبا

الحسن علي بن محمّد القرشي المعروف بابن الزّبير، وكان علواً في الوقت[1].

وترجم له كذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، يُكنّى أبا عبد الله، كثير السّماع والرواية، وسمعنا منه وأجاز لنا بجميع ما رواه، مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة[2].

نعم، لابدّ من الإشارة في المقام إلى أمورٍ:

الأمر الأول:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) لم يترجم لإبن عبدون في فهرست كتب الشيعة وأصولهم مع العلم بأنّه صاحب كتاب بل كتب على ما ذكره النجاشي وقام بتعدادها، واحتمال غفلته عنه بعيدةٌ؛ وذلك لشيخوخته المباشرة للشيخ الطوسي ووفاته القريبة عام ٤٢٣ للهجرة.

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٨٧: رقم ٢١١.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤١٣ ـ ٤١٤: رقم ٥٩٨٨.

مضافاً إلى سعة سِماعه وروايته واستجازة الأعلام في وقتهم عنه وتَلمذتهم بين يديه، فيحتمل سقوط ترجمتهم من نسخ فهرست كتب الشيعة وأصولهم من النُسّاخ وهو ليس ببعيدٍ والأمثلة على مثله كثيرةٌ، وعلى ذلك فيبعد عدم وقوفه على كتبه فلذلك لم يترجم له.

ومنه يعلم الخدش في ما ذهب إليه المحقق التُستري (قدس سره) في قاموس الرّجال من احتمالية عدم وقوفه على كتبه التي عدّها النجاشي له مع كونه شيخه ومجيزاً له ما رواه بمعية قول الشيخ الطوسي في رجاله: "أجاز لنا بجميع ما رواه، ولم يقل: "وكتبه"، ووجه الخدش ما تقدّم مضافاً إلى أنّ التعبير بـ"جميع ما رواه" شامل للرّوايات والكتب كما هو واضح.

الأمر الثاني:

انفراد الشيخ الطوسي (قدس سره) بالقول بكونه معروفاً بابن الحاشر، وقد استغرب المحقّق التستري (قدس سره) من ذلك بعدم إبراز الشيخ الطوسي مستنده في ذلك.

ولكن لا غَرابة في الأمر فقد ذكرت بعض مصادر الأنساب

والتراجم من العامّة أيضاً كونه معروفاً بابن الحاشر ولا غَرابة في ذلك، مضافاً إلى أنّ الشيخ الطوسي قد كرّر الإشارة إلى كونه معروفاً بابن الحاشر في غير موردٍ كما في ترجمة محمد بن إبراهيم بن يوسف الكاتب، حيث قال بعد تعداد كتبه: وقد أخبرنا بها عنه أحمد بن عبدون المُكنّى بأبي عبد الله ويُعرف بابن الحاشر[1].

وكذلك في المشيخة عند ذكر طرقه إلى الكليني وأخبرنا به أيضاً أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر عن أحمد بن أبي رافع، وكذلك الحال في مواضع من الغيبة حيث يقول: أخبرني به أبو عبد الله أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، وفي غير مورد[2].

وقد أكثر الشيخ الطوسي (قدس سره) من التعرّض لذكر ابن عَبدون في فهرسته في عشرات الموارد بل تعدّت تلك الموارد المئة على ما تتبّعناه

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٠٨ ـ ٢٠٩: رقم ٦٠٠.

(٢) اُنظر: الغيبة: صفحة ٨٨ وصفحة ١٥٥.

واستقرئناه بأنفسنا(١).

الأمر الثالث:

أنّه قد ورد في ترجمة ابن عبدون (المتوفى ٤٢٣ للهجرة) من قِبل النجاشي التعبير بلقائه لأبا الحسن علي بن محمّد القرشي المعروف ب(إبن الزبير) (المتوفّى سنة ٣٤٨ للهجرة) أي قبل ٧٥ عاماً من وفاته، فعليه لابدّ أن يكون ابن عبدون قد عَمَّر وقد لقي ابن الزبير في أوائل حياته العلمية، خصوصاً بعد أن حدد النجاشي رواية ابن عبدون عن ابن الزبير كما جاء في ترجمة أبان بن تغلب بن رباح

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الصفحات ١٥، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٠، ١١٥، ١٢١، ١٢٧، ١٣١، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١.

بالقول: أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدّثنا علي بن محمد القَرشي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة وفيها مات[1].

والمهمّ في هذا الأمر وصف النجاشي بالقول:

"وكان عُلواً في الوقت"، فقد وقع الخلاف في عود الضمير في "كان علواً" إلى علي بن محمّد بن الزّبير أو إلى أحمد بن عبدون، وهذا الأمر سيّال في أكثر من مورد في كتاب النجاشي.

وعليه فقد ظهر أكثر من قول في المسألة:

القول الأوّل:

وهو القول الذي ذهب إليه المحقّق التستري (قدس سره) في قاموسه، حيث أرجع الضمير إلى ابن الزّبير وقرّبه بما حاصله: أنّ الضمير في قوله: "وكان عُلواً في الوقت" راجعٌ إلى ابن الزّبير، وذلك لأنّه إنّما كان علواً في الوقت من أجل أنّه كان يروي عن علي بن فُضّال بلا واسطة كما يظهر ذلك من ابن الغضائري في المفضل بن صالح، ومثل الكشي الذي في مرتبة الكليني يروي عنه بتوسط العياشي، وكان قد

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٢: رقم ٧.

ناهز مائة عامٍ كما صرّح به في رجال الشيخ في ترجمته، وعلوّ سند ابن الزبير يستلزم علو سند من روى عنه كابن عبدون هذا، بل من روى عن هذا كالنّجاشي ونظيره قول النجاشي: هنا في ابن الزّبير "وكان عُلواً في الوقت"، قوله في إسحاق بن الحسن بن بكر راوي الكافي في عصر النجاشي، قال: وكان في هذا الوقت عُلواً(١).

القول الثّاني:

ما ذهب إليه سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله من أنّ الضمير في قوله: "وكان عُلواً" يرجع إلى أحمد بن عَبدون، بل أنّ كلّ الضمائر في ترجمة ابن عَبدون ترجع إلى محمّد بن عبد الواحد بن عَبدون.

وأمّا إذا أريد حمل الضمير على غير صاحب الترجمة فالأمر حينئذٍ بحاجة إلى قرينة على ذلك الحمل؛ وذلك لأنّه عندئذ يكون حمل على

---

(١) اُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء الأول: صفحة ٥٠٥ ـ ٥٠٦: رقم ٤٢٥.

خلاف الظاهر، ولا قرينة في المقام[١].

والظّاهر:

أنّ الصحيح هو عود الضمير إلى ابن الزّبير، والمراد من الكلام هو الإشارة إلى علو الإسناد في وقته؛ وذلك لأنّ رواية ابن عبدون (المتوفّى ٤٢٣ للهجرة) عن ابن الزّبير (المتوفّى ٣٤٨ للهجرة) مباشرةً، ورواية ابن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال مباشرةً ومن ثمّ بواسطة واحدة عن ابن أبي عُمير من جهة ورواية النجاشي (المتوفى سنة ٤٥٠ للهجرة) عن ابن الزبير (المتوفّى سنة ٣٤٨ للهجرة) بواسطةٍ واحدةٍ وهو ابن عبدون (المتوفى ٤٢٣ للهجرة) يوجب عُلو الإسناد كما هو واضح.

وعُلو الإسناد كان مطلوباً مرغوباً عند الأعلام حال الرّواية والتحديث، بل أنّ البعض رجّحه على غيره، وقد كان الأعلام يبحثون عن قرب الإسناد المتحقق بقلّة الوسائط الموجب لعُلو الإسناد

---

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الثاني: صفحة ١٥٣: رقم ٦٥٥.

كما تقدمت الإشارة إليه في كتاب قرب الإسناد للحِميري، والذي كان يختار أعلى الأسانيد أي أقصرها وأقلها وسائط، وذلك لتجنّب جملة من مشاكل الإسناد كالضعف وعدم الدّقة وكذلك السّهو والنسيان والتصحيف ونحو ذلك، فإنّ كلّ هذه المشاكل تكون أقل بكثير وتتناسب عكسياً مع عُلو الإسناد وقلّة الوسائط وتتناسب طردياً مع زيادة الوسائط.

وأمّا ما ذكره سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) فإنّه مبنيٌّ على كون الوارد في العبارة "غلواً في الوقت"، ولكن يرده:

أولاً:

أنّ النّسخة المحقّقة من فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي والمقابلة بأربعة عشر نسخة أثبتت العبارة كونها "عُلواً في الوقت" وليس "غُلواً في الوقت".

وثانياً:

أنّ إرادة الإشارة إلى كون ابن عبدون في عنوان شبابه حال تحمّله الرواية عن ابن الزبير فليس بذلك الأمر المهم، لأنّه يمكن استكشافه

بمجرد الالتفات إلى سنة وفاة ابن الزّبير وعمر ابن عبدون كما هو واضح.

ثمّ أنّه يقع الكلام في الجهة الأهم وهي وثاقته واعتبار مروياته وإمكانية الاستناد إليها:

بعد التدقيق في ترجمة الشيخ الطوسي (قدس سره) وكذا النجاشي في كتابيهما نجد أنّهم لم يوثّقوا الرّجل صراحةً بكلمات التوثيق المتعارفة عند أهل الرّجال، ومن هنا ذُكِرت جملةً من الوجوه لاثبات وثاقته:

الوجه الأوّل:

ما طرحه الشيخ العاملي (قدس سره) في كتابه أمل الآمل وحاصله:

أنّه يمكن توثيق ابن عبدون من تصحيح العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٧٢٦ للهجرة) لطرق الشيخ الطوسي (قدس سره) والمشتملة على ابن عبدون[1].

والظاهر أنّ الحر العاملي (طاب ثراه) يريد من ذلك الإشارة إلى تصحيح العلامة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال لطريق الشيخ

(١) أُنظر: الحر العاملي: آمل الآمل: الجزء الثاني: صفحة ١٧.

الطوسي (قدس سره) إلى جملة منهم:

١ ـ محمّد بن إسماعيل بن بَزيع.

٢ ـ محمّد بن علي بن محبوب.

٣ ـ محمّد بن يعقوب الكليني.

وغيرهم.

وابن عبدون ممن وقع في طريق الشيخ الطوسي إلى هؤلاء.

مضافاً إلى ذلك:

تصحيح العلامة الحلّي (قدس سره) لجملةٍ من الرّوايات التي ورد فيها ابن عَبدون بطريقٍ أو بآخر[1].

والجواب عن ذلك:

أنّ هذا الوجه بنفسه لا يصلح أن يكون منشأً لاثبات وثاقة ابن عبدون ما لم يبرّر العلامة الحلّي ويُبرز سبب توثيقه لإبن عَبدون، وأمّا

---

(١) اُنظر: الحر العاملي: أمل الآمل: الجزء الثاني: صفحة ١٧، والعلامة الحلّي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الفوائد الرجالية: صفحة ٤٣٥ وما بعدها: الفائدة الثامنة.

من دون ذكر السبب فلا عبرة بتصحيحه لتلك الطُرق ولا يستفاد منها وثاقة من وقع فيها كما هو واضحٌ.

الوجه الثّاني:

أنّ الأعلام كالشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله نصّ على أنّ ابن عبدون كثير السّماع والرّواية كما تقدّم[1]، وكثرة الرّواية من أسباب التوثيق في الرّواة.

ويمكن الإجابة عن هذا الوجه بالقول:

أنّ المختار -كما تقدّمت الإشارة إليه- عدم تمامية دلالة كثرة الرّواية على وثاقة الرّاوي في نفسها، بل أنّ كثرة الرّواية الصحيحة هي التي تميز راوٍ عن آخر، ومن الواضح أنّ تحقق ذلك يحتاج إلى الوثاقة في المرتبة السابقة على التحديث، لا أنّ كثرة التحديث يكون منشأً للوثاقة كما هو المدعى.

الوجه الثالث:

أنّ ابن عبدون شيخ إجازة وقد استجاز منه الأعلام كالشيخ

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤١٣ ـ ٤١٤: رقم ٥٩٨٨.

الطوسي والنجاشي (قدّس سرّهما) وهم أعلام عصرهم كما صرّحوا بذلك في رجال الطوسي وفهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنجاشي كما تقدّم، وشيخوخة الإجازة بنفسها من أسباب وإمارات الوثاقة.

والجواب عن ذلك:

أنّ شيخوخة الإجازة وإن دلّت على منزلة صاحبها وكونه مقصداً من الآخرين للاستجازة، ولكنّها ليست بالمقدار الذي يوجب وثاقة شيخ الإجازة في الحديث والرواية كما هو الصحيح والمختار وتقدمت الإشارة إليه مفصلاً في ألفاظ التوثيق في مختاراتنا الرجالية فراجع.

الوجه الرّابع:

ما ذهب إليه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجال الحديث من أنّ ابن عبدون ثقة من جهة أنّه من مشايخ النجاشي وقد روى عنه في غير موردٍ منها في ترجمة أبان بن تغلب وبضميمة صحة الكبرى الكلّية القائلة بأنّ كلّ مشايخ النجاشي ثقاتٌ وعليه فيكون ابن عبدون ثقةٌ[1].

---

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الثاني: صفحة ١٥٢.

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدّمت الإشارة مفصلاً -في مختاراتنا الرّجالية- عدم تمامية الكبرى القائلة بأنّ كلّ مشايخ النجاشي ثقات، وأنّ مجرّد شيخوخة النجاشي لا تدلّ على الوثاقة، وأنّها ليست من إمارات الوثاقة.

ولكن:

لابدّ من الالتفات إلى أنّ كلّ أو معظم الأوجه المتقدّمة وإن لم تكفِ في اعتبار وثاقة الرّجل وعدم قدرتها بنفسها على اثبات وثاقته، ولكنّها تبقى تحمل قيمةً احتماليةً معينةً -وإن اختلفت قيمتها من كثرة الرّواية إلى شيخوخة الإجازة إلى شيخوخة النّجاشي من الأدنى إلى الأعلى-، إلا أنّها لا تزال تحتفظ بقدرتها على التأثير في بناء الاطمئنان بوثاقة ابن عَبدون إذا ما انضمّت إلى قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى تحمل قيم احتمالية مضافة إلى ما تحمله تلك الوجوه من القيم الاحتمالية، وكلّ ذلك بناءً على مختارنا في مدرك حجية قول الرّجال وأنّ قول الرّجال يمثل قرينة وشاهداً ومؤيداً ومقدمةً لحصول الاطمئنان بحال الرّاوي أو بالصُّدور بمعية تراكم الاحتمالات.

وبعد التتبّع لحاله في كلمات العامّة وجدنا الإشارة إليه منهم في غير مورد، منها:

ما ذكره ابن ماكولا النسّابة (المتوفّى سنة ٤٧٥ للهجرة) في كتاب إكمال الكمال حيث قال في ابن الحاشر:

وهو معاصر لإبن عبدون وقريب عليه جداً وكتابه هذا يعدّ من الكتب الرّجالية المهمّة -إن لم يكن أهمها عند العامّة-، خصوصاً أنّه اهتم كما هو ظاهر اسم الكتاب الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنى والألقاب بجهةٍ من أسماء الرّجال وهي جهة الائتلاف والاشتراك من ناحية والاختلاف من ناحية أخرى إذا تشابها بالخط ورسم الحروف واختلفا باللفظ وصار المرجع في حل مشكلات الاشتراك في أسماء الرجال عند العامّة.

ومن أجل ذلك تكون لكلمات ابن ماكولا أهمية في تقييم أحوال الرجال؛ لأنّه صاحب نظر ونقّاد لا أنّه مجرد ورّاق أو سرّاد يسرد أسماء المصنفين والمؤلفين وينقل ما ذكره الآخرون بحقّهم.

وقال الرّجل:

أحمد بن عبد الواحد بن أحمد الحاشر، يُعرف بابن عَبدون، من شيوخ الشيعة، سمع دَغلَج بن أحمد وأبا سهل بن زياد القطّان والجعّابي وخلقاً كثيراً من شيوخ الشيعة بتَنيس وبغداد وغيرها من البلاد، ورأيت له فهرست بخطّ أحمد بن محمّد الوتار بما سمعه وهو شيءٌ كثيرٌ، وكان في سنة أربعة عشر وأربعمائة حياً، سمع منه ابن الوتار وابن عَرقل وجماعة(١).

ومنها ما ذكره الذّهبي (المتوفّى ٧٤٨ للهجرة) في سيرة أعلام النُّبلاء:

في ترجمة الشيخ الطوسي حيث أشار إلى روايته عن ابن عَبدون والسيّد المرتضى وطائفة ورواية ابنه أبو علي عنه(٢).

وتعرّض لذكره إسماعيل باشا البغدادي:

(المتوفّى سنة ١٣٣٩ للهجرة) في هداية العارفين وترجم له

---

(١) أُنظر: ابن ماكولا: إكمال الكمال: الجزء الثاني: صفحة ٢٩٣.

(٢) أُنظر: الذهبي: سيرة أعلام النبلاء: الجزء ١٨: صفحة ٣٣٥.

بالقول:

ابن عبدون أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز المعروف ب(إبن عبدون) البغدادي الشيعي (المتوفّى سنة ٤٢٣ للهجرة)، صنّف أدب الحكماء، وخُطب فاطمة (رضي الله عنها)، وكتاب التاريخ، وكتاب الحديثين المختلفين، وكتاب عيد الجمعة[١].

ولا يخفى أنّ وصف ابن ماكولا المعاصر له بكونه من شيوخ الشيعة فلذلك التعبير قيمةً احتماليةً كبيرةً في اثبات وثاقته خصوصاً مع صدورها من مخالف له ومعاصر أو قريب جداً من عصره، وخصوصاً أنّ الرّجل كان موضوعياً جداً في كلامه وكان لديه فهرست ابن عبدون بخط أحمد بن محمّد الوتار بما سمعه من الحديث والكتب.

ويضاف إلى ذلك:

أنّ الظاهر من تتبع أحوال الرّجل أنّه لم يكن شيخ شرفي في الإجازة فقط، بل كان تلامذته يسمعون منه ويقرأون عليه الكتب

(١) أُنظر: إسماعيل باشا البغدادي: هداية العارفين: الجزء الأول: صفحة ٧٣.

والمصنّفات والروايات كما هو واضح في غير موردٍ من فهرست النجاشي كما في ترجمة علي بن الحسن بن فضال، حيث قال بعد تعداد كتبه:

قرأ أحمد بن الحسين كتاب الصّلاة والزّكاة ومناسك الحجّ والصّيام والطلاق والنكاح والزهد والجنائز والمواعظ والوصايا والفرائض والمتعة والرّجال على أحمد بن عبد الواحد في مدة سمعتها معه، وقرأت أنا كتاب الصيام عليه في مشهد العتيقة عن ابن الزبير عن علي بن الحسن، وأخبرنا بسائر كتب ابن فضّال بهذا الطريق[1].

وكذلك ما ذكره الشيخ الطوسي في ترجمة علي بن محمّد العقيقي من أنّه:

قال أحمد بن عبدون:

وفي أحاديث العقيق مناكير، قال: وسمعنا ذلك منه في داره

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

بالجانب الشرقي من سوق العطش بدرب الشَّواء[١]، وكان لَصيق دار أبي القاسم اليزيدي البزاز[٢].

والمستفاد من هذين الموردين -وغيرها- أنّ الرّجل صاحب نظر في الحديث والرّواية مدقق ويذكرنا بطريقة أهل التحقيق من الرّجال كابن الغضائري وأضرابه الذين يمتلكون قدرة تدقيقيةٍ وتحقيقيةٍ خصوصاً بعد وضوح إكماله لمقدمات العلم والحديث من قربه وتصنيفه لجملة من الكتب وقراءته لجملة من تلك الكتب والمصنّفات عند المشايخ المعروفين.

---

(١) اُنظر: إلى أنّ سوق العطش كان من أكبر محلات بغداد بالجانب الشرقي بين الرصافة ونهر المعلى بناه سعيد الحرشي للمهدي وكان صاحب شرطته ببغداد وحوّل إليه التجار ليخرب الكرخ، وهذا الآن كلّه خراب لا عين له ولا أثر، اُنظر: معجم البلدان للحموي.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٦٢ ـ ٢٦٣: رقم ٤٢٤.

ويُضاف إلى ذلك:

أولاً:

أنّه كان لديه فهرست كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن مسعود الثّقفي[١].

وكان محل اعتماد من الشيخ الطوسي كما هو واضحٌ.

ثانياً:

أنّ من كتبه كتاب الحديثين المختلفين كما ذكر النّجاشي[٢]، والظاهر من اسم الكتاب -بمعية ما تقدّم من سيرة الرّجل ومنزلته العلمية- أنّه في كيفية التعامل مع الحديثين المختلفين المتعارضين، وهذه دائرة بحث المحقّقين والفقهاء المدقّقين لا دائرة بحث المحدثين والناقلين للرّوايات.

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٣٦: رقم ٧.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٨٧: رقم ٢١١.

وثالثاً:

أنّه من مشايخ الشيخ الطوسي ونقل عنه واستجاز منه، وفي ذلك دلالة على منزلته العلمية.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ وثاقة الرّجل واعتبار مروياته ليست ببعيدة، بل هي قريبةٌ بمعية كلّ ما تقدّم من تصحيح طرق وقع فيها وكونه شيخ إجازة وكثير الرّواية ومن مشايخ النجاشي والطوسي وثناء المخالفين عليه وظهور ملامح التدقيق والتحقيق في سيرته العلمية، مضافة إلى ما طواه الرّجل من مراحل علمية واضحة، فكلّ واحدة من هذه المفردات المتقدمة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً يمكن بجمع الجميع يمكن لنا أن نصل إلى الاطمئنان بحال ابن عَبدون من الوثاقة واعتبار المرويات.

وأمّا الكلام في الرّابع:

وهو ابن أبي جيد:

فهو كما سمّاه النجاشي في ترجمة إدريس بن عبد الله بن سعد

الأشعري في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بأنّه:

علي بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعري القمّي(١).

وسمّاه الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران بأنّه:

علي بن أحمد بن محمّد بن أبي جيد(٢).

ومع أنّ الرّجل من مشايخ النجاشي والشيخ الطوسي فلم يُترجم له بترجمةٍ مستقلةٍ في كتبهم ولم يشر إلى حاله من ناحية التوثيق والتضعيف مع وقوعه في طريقها إلى جملة من روايات وكتب المتقدمين منهم بل كثرة روايتهما عنه.

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنّه ابن أبي جيد قد روى مباشرةً عن محمّد بن الحسن بن الوليد (المتوفّى سنة ٣٣٣ هجرياً)، وفي قبال ذلك فقد روى الشيخ الطوسي (المتولّد سنة ٣٨٥ للهجرة) و(المتوفّى سنة

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٠٤: رقم ٢٥٩.

(٢) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٦٥: رقم ٦٧.

٤٦٠ للهجرة) مباشرةً عنه وهذا يعني:

١ ـ أنّ الرّجل قد تحمل الرواية في سنٍ مبكرة جداً، ولعلّه لم يتجاوز العشرين عاماً.

٢-أنّ الرجل عَمَّر ووصل إلى عمر المئة عام حتّى يمكن أن يصل إلى سنة ٤١٠ هجرياً أو ٤١٥ هجرياً حتّى يمكن القول برواية الشيخ الطوسي مباشرةً عنه.

ولكن لا يوجد بأيدينا شيئاً يكشف عن حاله وكتبه وأعماله ونشاطه العلمي والاجتماعية ولم يوثقه الشيخ الطوسي ولا النجاشي في كتبهم.

نعم، وثّقه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) من باب أنّه من مشايخ النجاشي بضميمة تمامية الكُبرى القائلة بوثاقة جميع مشايخ النّجاشي عنده (قدس سره)[1].

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ٢٣: صفحة ١٠٦ ـ ١٠٧: رقم ١٥٠٠١.

ولكن تقدّم الكلام عن هذا المبنى وقلنا:

أنّ الصحيح عدم تمامية هذه الكبرى الكلّية، وبالتّالي فلا يمكن الاعتماد عليها في توثيق ابن أبي جيد.

نعم، شيخوخته للنجاشي تمتلك قيمةً احتماليةً معينةً في بناء الاطمئنان بالوثاقة ولكنّها بوحدها لا تصل بناء إلى الاطمئنان ما لم ينضمّ إليها قرائن أخرى تحمل قيماً احتماليةً أخرى تضاف إلى ما تحمله مشيخة النجاشي من قيمةٍ احتماليةٍ، ولا يوجد بين أيدينا -بالمقدار الذي بحثنا فيه- ما يصلح أن يكون بنفسه وجهاً لتوثيق ابن أبي جيد ولا وجهاً يدعم ما يكتنزه شيخوخة النجاشي من قيمة احتمالية تدفع باتجاه التوثيق.

وعليه فالمختار في المقام:

أنّ ابن أبي جيد لم يثبت له توثيق، ولا يمكن القول باعتبار مروياته وما يقع فيه من طرق.

والظاهر في مقام تفسير العُدّة في الفهرست هو:

١ ـ عادة ما يدخل الشيخ المفيد (قدس سره) والغضائري الثقة وابن

عبدون الثقة في الموارد التي يمكن أن يدخلوا فيها بمقتضى ترتب طبقات الرّواية، فإذا ورد التعبير بالعُدّة ونحوها وكان بالإمكان دخول أحد هؤلاء الثلاثة الثقات، فهو من ضمنها والطريق في طبقتهم معتبر وصحيح لوثاقتهم.

٢ ـ إذا كانت الرّواية عمّن لم يلقه الشيخ المفيد فمن الطبيعي أنّه لا يكون داخلاً في العُدّة كما في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى، حيث يقول الشيخ الطوسي: "عدة من أصحابنا منهم الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار"، فهنا لا يمكن دخول الشيخ المفيد لعدم ملاقاته لأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار.

٣ ـ أنّ ابن أبي جيد يمتاز عن الباقين بروايته المباشرة عن محمّد بن الحسن بن الوليد (المتوفّى سنة ٣٤٨ للهجرة) كما تقدّم، فإذا كان طريق الشيخ الطوسي في الفهرست عن عُدّة أو غيرها أو مجموعة منها ابن الوليد علمنا أنّه لا يدخل فيها إلا ابن أبي جيد والرّجل بحسب المختار لم يثبت له توثيق فلا يصحّ الطريق ولا اعتبار بتلك المرويات.

فالمختار في المقام:

أنّ صحّة طريق الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم إنّما هو تابعٌ لجملة من المعايير التي تقدّمت والأمر متروكٌ كلٌّ بحسب مورده.

وأمّا الكلام في المقام الثّالث:

فيقع في الإشارة إلى جملةٍ من مشايخ الشيخ الطوسي (قدس سره) ومن أخذ عنهم إضافة إلى جملةٍ من تلامذته ومن أخذوا عنه:

والغاية من سرد أسماء هؤلاء ليس مجرّد السّرد، بل التعرّف على طبيعةٍ ومساحةٍ انتشار هؤلاء، فهذا يعطينا تصوّر عن رحلة الشيخ الطوسي العلمية فكرياً وجغرافياً.

أمّا أساتذته فمنهم:

١ ـ الشيخ المفيد (قدس سره).

٢ ـ الحسين بن عبيد الله الغضائري والد ابن الغضائري مؤلّف كتاب الرّجال أو ما يُسمّى بكتاب الضُّعفاء.

٣ ـ أحمد بن عبد الواحد البزّاز المعروف بابن عَبدون، وكذلك

يُعرف ب(إبن الحاشر).

٤ ـ علي بن أحمد المعروف بابن أبي جيد القمّي.

وهو طريقه الوحيد إلى محمّد بن الحسن بن الوليد (المتوفّى سنة ٣٣٣ للهجرة)، وروى عنه الشيخ الطوسي (المولود سنة ٣٨٥ للهجرة)، فالظّاهر أنّ الرّجل عاش طويلاً.

٥ ـ أحمد بن محمّد بن موسى بن الصلت الأهوازي.

وهو طريقه إلى ابن عُقدة.

٦ ـ علي بن شِبل بن أسد الوكيل.

حيث أشار إليه في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الأحمري، وفي الأمالي: قرأ عليَّ وأنا أسمع في منزله ببغداد في الربض بباب محوّل سنة ٤١٠ للهجرة.

٧ ـ السيّد الجليل المرتضى (قدس سره).

٨ ـ الشريف ابن الحسن بن القاسم المحمدي.

أشار إليه في ترجمة إسماعيل بن علي الخُزاعي، ومحمّد بن أحمد الصفواني، ومحمد بن علي بن المُفضّل.

٩ ـ أحمد بن إبراهيم القزويني.

١٠ ـ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم القزويني.

١١ ـ جعفر بن الحسين بن حَسكة القمّي.

أشار إليه في ترجمة محمّد بن علي بن بابويه.

١٢ ـ أبو زكريا محمّد بن سليمان الحرّاني أو الحمداني.

من أهل طوس، عدّه العلامة الحلّي من مشايخه في إجازته الكبيرة.

١٣ ـ الشيخ أبو طالب بن غرور.

أشار إليه في ترجمة أحمد بن محمّد بن الجرّاح.

١٤ ـ السيّد أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفّار.

أشار إليه في ترجمة إسماعيل بن علي الخُزاعي بن الجُنيد.

١٥ ـ أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى بن داود الفحّام المعروف ب(إبن الفحّام) السُرّ من رآي، عدّه المجلسي في البحار وابن علي بن الشيخ في أماليه من مشايخه.

١٦ ـ أبو عمرو عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله بن مهدي.

وهو الواسطة بين الشيخ وابن عُقدة.

١٧ ـ الحسين بن أبي محمّد هارون بن موسى التَلعكبري.

وهو طريقه إلى أخبار أبي قُتادة القمّي.

١٨ ـ محمّد بن أحمد أبي الفوارس الحافظ.

حدّثه إملاءً في مسجد الرِّصافة في الجانب الشّرقي ببغداد في ذي القعدة سنة ٤١١ للهجرة، كما صرّح بذلك ولده أبو علي في أماليه عن والده.

١٩ ـ أبو منصور السُّكّري.

ويظهر من أماليه أنّه من مشايخه.

٢٠ ـ محمّد بن علي بن خَشيش بن نصر بن جعفر بن إبراهيم التّميمي.

روى عنه في أماليه أخبار كثيرة.

٢١ ـ أبو الحسن علي بن أحمد بن عمران بن حفص المُقرء المعروف ب(إبن الحمامي) المُقرء.

٢٢ ـ أبو الحسن محمّد بن محمّد بن محمّد بن مخلّد.

قرأ عليه في ذي الحجة سنة ٤١٧ للهجرة.

٢٣ ـ أبو الحسين علي بن محمّد بن عبد الله بن شَبران المعروف ب(إبن شَبران) المعدّل.

قال (رحمه الله): أخبرنا في منزله ببغداد في رجب سنة ٤١١ للهجرة.

٢٤ ـ أبو عبد الله محمّد بن علي بن حَموي البصري.

قال (رحمه الله):

أخبرنا قراءةً ببغداد في دار الغضائري يوم السّبت للنّصف من ذي القعدة الحرام سنة ٤١٣ للهجرة.

٢٥ ـ أبو الحسن بن سوار المغربي.

عدّه العلامة الحلّي في الإجازة الكبيرة من مشايخه من العامّة.

٢٦ ـ محمّد بن سِنان.

عدّه العلامة في الإجازة من مشايخه من العامّة.

٢٧ ـ أبو علي شاذان المتكّلم.

عدّه العلامة في الإجازة من مشايخه من العامّة.

٢٨ ـ أبو الحسين حَشيش المُقرء.

عدّه العلامة في الإجازة من مشايخه من رجال الكوفة.

٢٩ ـ القاضي أبو القاسم التنوخي علي بن القاضي أبي الحسن المحسن بن القاضي أبي القاسم علي بن محمّد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم القحطاني صاحب السيّد المرتضى وتلميذه.

عدّه العلامة في الإجازة من مشايخه من العامّة.

٣٠ ـ القاضي أبو الطيّب الطبري الجُويري.

عَدّه العلامة في إجازته لأولاد ابن زُهرة.

٣١ ـ الحسن بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن أشناس.

ويعرف ب(إبن الحمّامي) البزّاز، مولى جعفر المتوكل.

٣٢ ـ الحسين بن إبراهيم بن علي القمّي المعروف ب(إبن الحنّاط).

٣٣ ـ أبو عبد الله الفارسي.

عدّه العلامة من مشايخه.

٣٤ ـ أبو الحسن الصفّار.

عدّه العلامة في الإجازة من مشايخه وصرّح به نفسه في أواخر أماليه أيضاً.

٣٥ ـ أبو الحسين أحمد بن علي النّجاشي.

كذا في الإجازة.

٣٦ ـ عبد الحميد بن محمد المُقرء النيسابوري.

عدّه العلامة في الإجازة من مشايخه.

٣٧ ـ أبو عبد الله أخو سَروة.

كان يروي كثيراً عن ابن قولويه(١).

وأمّا تلامذة الشيخ الطوسي ومن رووا عنه، فهم:

١ ـ الشيخ إسماعيل بن محمّد بن الحسن بن الحسين بن محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي.

٢ ـ الشيخ أبو طالب إسحاق أخو إسماعيل المذكور.

٣ ـ الشيخ آدم ابن يونس بن أبي المهاجر النسفي.

٤ ـ الشيخ أبو الخير بركة بن محمّد بركة الأسدي فقيه الدّين.

٥ ـ أبو الصلاح التقي الحَلبي.

٦ ـ السيّد جعفر بن علي بن جعفر الحسيني.

---

(١) أُنظر للاطلاع: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: صفحة ٥٠٩.

٧ ـ الشيخ أبو علي الحسن بن الشيخ الطوسي.

٨ ـ الحسن بن الحسين بن بابويه القمّي.

٩ ـ الشيخ حسن بن المظفّر الحمداني.

١٠ ـ الشيخ الحسن بن عبد العزيز الجهاني.

١١ ـ الشيخ الحسين بن الفتح الواعظ الجُرجاني.

١٢ ـ السيّد زيد بن علي بن الحسين الحسيني أو الحسني.

١٣ ـ السيّد عماد الدّين أبو الصَمصَام ذو الفقار بن محمّد الحسيني المروزي.

١٤ ـ الشيخ سليمان الصهرشتي.

١٥ ـ الشيخ صاعد بن ربيعة بن أبي غانم.

١٦ ـ الشيخ أبو الصّلت محمد بن عبد القادر.

١٧ ـ الشيخ الفقيه المشهور سعد الدين بن البرّاج.

١٨ ـ الشيخ المفيد النيشابوري.

١٩ ـ الشيخ عبد الجبّار الرّازي.

٢٠ ـ الشيخ علي بن عبد الصّمد.

٢١ ـ الشيخ عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه.

٢٢ ـ غازي بن أحمد بن أبي منصور الساماني.

٢٣ ـ الشيخ كردي علي بن الكردي الفارسي نزيل حلب.

٢٤ ـ السيّد المرتضى أبو الحسن المطهّر الديباجي.

٢٥ ـ الشيخ أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي الفقيه.

٢٦ ـ الشيخ محمد بن هبة الله الورّاق.

٢٧ ـ الشيخ محمّد بن علي بن الحسن الحلبي.

٢٨ ـ الشيخ أبو سعيد منصور بن الحسن الآبي.

٢٩ ـ الشيخ جمال الدّين محمد بن أبي القاسم الطبري الآملي.

٣٠ ـ السيّد المحدّث ناصر بن الرّضا بن محمد الحسيني[١].

خاتمةٌ:

لا إشكال ولا شبهة في أنّ مسيرة كتب أصحابنا خلال القرون

---

(١) أُنظر: السيّد محمد بحر العلوم: الفوائد الرجالية: الفائدة الثانية، وكذلك: مقدمة تحقيق كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم للسيّد محمد صادق بحر العلوم: صفحة ١٨ ـ ٢٢.

الطويلة التي تجاوزت الألف عام -أي عشرة قرون- لم تخلو من محطّات طرأ عليها الزيادة والنقيصة واختلاف النُّسخ، مضافاً إلى ما هو موجود من بعض الأخطاء والأغلاط من بعض المصنّفين وذلك لأنّ العصمة لأهلها.

وعليه:

فلابدّ أن تؤخذ هذه الجهة بنظر الاعتبار حال النّظر في هذه الكتب القديمة، فإنّنا نرى بالوجدان جملةً كبيرةً من الأخطاء والأغلاط الفنّية والعلمية والرّاجعة إلى عملية الطباعة أو نفس عملية التأليف في زماننا هذا مع ما وصلت إليه فنون الطباعة من تقنياتٍ عاليةٍ ووفرةٍ للمصادر حتّى صارت المكتبات التي تحتوي على آلاف بل عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الكتب محمولة في الجيب.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّ بعض النسخ التي وقعت فيها أغلاطٌ مضافةٌ من النُسّاخ كُتِب لها أن تتصدر المشهد وتكون هي المتواجدة في الساحة العلمية لسببٍ أو لآخر كما كُتِب لبعض النسخ المطابقة مع نسخة الأصل أن تفقد

لظرف أو لآخر، ولذلك لابدّ من الالتفاف إلى مثل هذه الجهات قبل دعوى أنّ الشيخ الطوسي -مثلاً- لم يكمل كتابه الفهرست أو غيره من المصنّفين، فإنّ مثل هذه الدعاوى عادةً -كما لاحظناه- مبنية على تتبع وملاحظة بعض موارد الاشتباه والغلط والتي يمكن أن تنشأ من نفس المصنف أو من النُسّاخ أو من مناشئ أخرى تعرضنا لسردها مفصلاً في مباحثنا الرّجالية في فصل الخلل في الحديث[1].

وبالتّالي يكون النظر إلى كتب المتقدّمين بمعية الالتفات إلى هذه الجهة من الأهمية بمكان؛ وذلك لاستيضاح أسباب بعض الأغلاط والأخطاء والزيادات والنقصان قبل أن تُرمى بعدم الإكمال أو ضعف القدرة العلمية لمصنفيها ونحو ذلك.

وبذلك يتمّ ما أردناه من الحديث في كتاب فهرست الشيخ الطوسي أو ما يُعرف بكتاب (فهرست كتب الشّيعة وأصولهم).

نحمد الله تعالى ونشكر فضلّه أنْ وفّقنا لتمامية الحديث عن هذا

(١) اُنظر: عادل هاشم: المباحث الرجالية: الحلقة الثانية: صفحة ٢٤٠ وما بعدها.

الكتاب المهم جداً في علم الرّجال .

والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤- ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة. ١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ ميلادي: ١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى: ١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى: ١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

٢٤- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر:قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات